حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٨)
http://www.aafu.jou rnals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

سياسة محمد على باشا الزراعية فى مصر فى ضوء الوثائق التركية العثمانية

وجيه محمود عبد المجيد سعد*

باحث دكتوراه بقسم اللغات الشرقية فرع اللغة التركية كلية الآداب جامعة عين شمس

المستخلص

تتناول الدراسة سياسة محمد على باشا الزراعية في مصر في ضوء الوثائق التركية العثمانية وتهدف إلى الوقوف على جهود محمد على باشا والي مصر في النهوض بالزراعة في مصر وذلك من خلال الحقائق التاريخية التي وردت بمتن الوثائق المذكورة التي تعتبر المصدر الأصيل والأهم لتلك الفترة من تاريخ مصر. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في دراسة مضمون الوثائق والعمل على ربط الحقائق والمعلومات الواردة بها؛ لبيان الدور الذى لعبه محمد على باشا فى النهوض بالزراعة.

وقد اعتمد الباحث في دراسته في الأساس على الوثائق التركية العثمانية بالوحدة الأرشيفية ديوان الجفالك والعهد وبعض الوحدات الأرشيفية الأخرى المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة والتي تتناول المراسلات التي كان يرسلها محمد على باشا والي مصر إلى المديرين والمتعهدين بالأقاليم المختلفة بالقطر المصري من أجل زيادة الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي مماكان له انعكاسًا إيجابيًا على زيادة الدخل القومى ورفع مستوي معيشة الأهالى والفلاحين من خلال دخول السوق الأوروبية والمتاجرة بمحاصيلها التى لقت رواجًا كبيرًا وإقبالاً ملحوظًا.

وقد اطلع الباحث على عدد لابأس به من هذه الوثائق لاستخلاص المعلومات الواردة بها وربطها ببعضها والاعتماد عليها فى إجراء الدراسة كما اعتمد الباحث على بعض المراجع العربية والأجنبية لتدعيم الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى الوقوف على أن الوثائق التركية العثمانية تعتبر من أهم المصادر الأصيلة لكتابة التاريخ وأنها بينت سياسة محمد على باشا وجهوده فى النهوض بالزراعة في مصر بعد أن أصابها الإهمال وجهوده فى زيادة الرقعة الزراعية بالقطر المصرى عن طريق تحسين وسائل الرى واستصلاح الأراضى واستخدام طرق حديثة فى الزراعة وتجربة زراعة سلالات جديدة من المحاصيل وإلغاء نظام الإلتزام الذى أدى إلى تأخر النهضة الزراعية وضياع حقوق الفلاحين.

ويجب على الباحثين من دارسى اللغة التركية مواصلة المسيرة للكشف عن كثير من الحقائق والمعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق التى تذخر بها دور الأرشيف المختلفة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٨.

مقدمة:

يتناول البحث دراسة لسياسة محمد على باشا الزراعية في مصر في ضوء الوثائق التركية العثمانية وتهدف إلى الوقوف على جهود محمد على باشا والي مصر في النهوض بالزراعة في مصر وذلك من خلال الحقائق والمعلومات التاريخية التي وردت بمتن الوثائق المذكورة التي تعتبر المصدر الأصيل والأهم لتلك الفترة من تاريخ مصر. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في دراسة مضمون الوثائق والعمل على ربط الحقائق والمعلومات الواردة بها؛ لبيان الدور الذى لعبه محمد على باشا فى النهوض بالزراعة.

وقد اعتمد الباحث في دراسته في الأساس على الوثائق التركية العثمانية بالوحدة الأرشيفية ديوان الجفالك والعهد وبعض الوحدات الأرشيفية الأخرى المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة والتي تتناول المراسلات التي كان يرسلها محمد على باشا والي مصر إلى المديرين والمتعهدين بالأقاليم المختلفة بالقطر المصري من أجل زيادة الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي مماكان له انعكاسًا إيجابيًا على زيادة الدخل القومى ورفع مستوي معيشة الأهالى والفلاحين من خلال دخول مصر إلى السوق الأوروبية والمتاجرة بمحاصيلها التى لقت رواجًا كبيرًا وإقبالاً ملحوظًا.

وقد اطلع الباحث على عدد لابأس به من هذه الوثائق لاستخلاص المعلومات الواردة بها وربطها ببعضها والاعتماد عليها فى إجراء الدراسة كما استعان الباحث بالمراجع العربية والأجنبية لتدعيم الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى الوقوف على أن الوثائق التركية العثمانية تعتبر من أهم المصادر الأصيلة لكتابة التاريخ وأنها بينت سياسة محمد على باشا وجهوده فى النهوض بالزراعة في مصر بعد أن أصابها الإهمال وجهوده فى زيادة الرقعة الزراعية بالقطر المصرى عن طريق تحسين وسائل الرى واستصلاح الأراضى واستخدام طرق حديثة فى الزراعة وتجربة زراعة سلالات جديدة من المحاصيل وإلغاء نظام الإلتزام الذى أدى إلى تأخر النهضة الزراعية وضياع حقوق الفلاحين.

ويجب على الباحثين من دارسى اللغة التركية مواصلة المسيرة للكشف عن كثير من الحقائق والمعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق التى تذخر بها دور الأرشيف المختلفة.

وهذه قائمة بالرموز والاختصارات التى استخدمها الباحث في متن بحثه:

قائمة بالرموز والاختصارات	
ج.م.ع	جمهورية مصر العربية
د.و	دار الوثائق القومية
ج.ع	الوحدة الأرشيفية ديوان الجفالك والعهد
☾	ملف
★	سجل
ك.أ	كود أرشيفى

سياسة محمد على باشا الزراعية فى مصر فى ضوء الوثائق التركية العثمانية:

صدرت الأوامر من الباب العالى إلى كافة أنحاء الدولة العثمانية بحشد الجنود وإرسالها إلى مصر لإخراج الفرنسيين منها[١]، وكان محمد على ضمن القوات العثمانية التى أُرسلت إلى مصر، وكان أحد أبرز الشخصيات التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى، ليس فقط بما لعبه من دور مهم فى التاريخ، بل وفى نفس الوقت من خلال تأثيره على مجريات الأمور فى مصر[٢].

وقد كان من أهم نتائج حملة نابليون على مصر تدمير قوة المماليك، مما مهد الطريق لصعود محمد على إلى سدة الحكم[٣]، وبعد أن صدَّق الباب العالى على ولاية محمد على باشا على مصر فى سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م، نجح محمد على باشا فى توجيه مصر نحو درب الحداثة والتقدم[٤]؛ وحقق إنجازات كبيرة فى وقت قصير متتبعًا عن قرب حركة التقدم فى أوروبا[٥].

وعلى الرغم من أنه كان أميًا لا يعرف القراءة والكتابة[٦]، إلا أنه كان يتحلى بالذكاء، وعلو الهمة، وبُعد النظر فى عواقب الأمور[٧]، فسعى لضبط أمور البلاد والنهوض بالزراعة، وإرسال الطلبة من أولاد الأهالى إلى أوروبا؛ للوقوف على العلوم والفنون المختلفة، كما أحضر إلى مصر أرباب الخبرة من أوروبا[٨]، وحرص على لحاقها بركب التقدم من أدنى مستوى فى النظام العثمانى إلى أعلى مستوى من الحضارة[٩].

ورث محمد على باشا دولة كان العدل فيها قائمًا على الرشاوى، والملكية قائمة على المحاباة[١٠]. وأدرك أن بقاءه فى مصر ونجاحه فى تدعيم ملكه فيها، لن يتوقف على رضاء الأهالى أو عطف السلطان، وإنما يعتمد قبل كل شيء على نجاحه فى بعث القوى الكامنة فى هذه البلاد بتنظيم إدارتها، وتنمية مواردها، وتعليم أبنائها، واستكمال المقومات اللازمة لبناء دولة حديثة[١١].

كما فطن إلى أن نقص القوة السياسية المركزية بالبلاد يمثل عائقًا له عند مواجهة أطماع بريطانيا وفرنسا، وقد كان يطمع فى بناء دولة مستقلة بإدخال سياسات دفاعية واقتصادية وتجارية قوية، وجعل من أهم أولوياته زيادة الفائض الزراعى لاستخدامه فى تقوية وضعه دوليًا عن طريق التجارة الخارجية[١٢].

سعى محمد على باشا لتأسيس دولة قوية تقوم على أساس المدنية الغربية الحديثة، وقد أخذ يخطو بخطواته الأولى نحو التقدم[١٣] والتنمية التى قام بها فى مصر[١٤]، ونهض بالزراعة فزاد من الدخل العام لمصر مما لفت أنظار الغرب نحوه[١٥]، وعلى الرغم من أنه عارض الدولة العثمانية فى مواقف كثيرة إلا أن حكمه لمصر ظل ضمن إطار الحكم العثمانى على الصعيدين القانوني والبيروقراطى[١٦]، وفرض الضرائب على الأهالى وفق قانون غير مجحف، وألزمهم بزراعة الأراضى وشق الترع[١٧].

واعتمدت سياسة محمد على باشا الزراعية، على الاهتمام بتطور نظم الزراعة، وتنوع المحاصيل الزراعية، وضبط مساحة الأرض الصالحة للزراعة ضبطًا دقيقًا، ووضعها تحت إدارة الدولة مباشرة بما يكفل للدولة السيطرة الكاملة على حاصلات مصر الرئيسة مثل القطن والقمح والأرز والذرة[١٨]، وقد قام بتغييرات جزرية وأحدث انقلابًا فى نظام الزراعة المصرية بوجه عام[١٩]، واتخذ عدة إجراءات لتنفيذ هذه السياسة الزراعية وهي:

١- التقسيم الإدارى ومسح الأراضى:

قسم محمد على باشا البلاد فى بداية حكمه إلى سبع ولايات ثم ألغى الولايات، وفى عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م قام بتقسيم الأقاليم البحرية والقبلية إلى مأموريات بلغ عددها أربعة وعشرين مأمورية، وأخيرًا ألغى المأموريات وقسم البلاد إلى أربعة عشر مديرية[٢٠]؛ وذلك لتحقيق مزيد من المركزية والسيطرة على إدارة الأقاليم عن قرب، والنهوض بشئون البلاد الاقتصادية وخاصة فى مجال الزراعة[٢١].

وأمر بعمل مسح للأطيان الزراعية، وقياس مساحة كل قرية[٢٢]، فتم عمل مسح كامل للأراضى الزراعية خلال الفترة ما بين عامي(١٢٢٨-١٢٣٦هـ)(١٨١٣-١٨٢١م) تم خلالها مصادرة أراضى الرزق[٢٣] والأوقاف ومعظم أراضى الوسية التى كانت تُعطى للملتزمين معفاة من الضرائب[٢٤].

وعهد محمد على باشا إلى ابنه إبراهيم باشا[٢٥] بعد أن عينه مأمورًا لمسح القطر المصرى بعمل التاريع[٢٦]، فتم مسح أطيان القطر بحرى وقبلى وعمل تواريع لها، وكان الغرض من ذلك حصر جميع الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى المديريات، والأراضى المستخدمة فى المنافع العامة كالترع والجسور والطرق والمدافن، واستبعدت من المساحة الأراضى البور وهى الأراضى التى أعطى منها الباشا الأبعاديات والجفالك[٢٧]، ولما تم مسح الأراضى؛ وُجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة المقيدة فى سجلات المال، وتم تقدير الضرائب على هذه الزيادة[٢٨].

وقد أدى مسح أراضى القطر المصرى إلى تنظيم حيازة الفلاحين، واختصاص كل منهم بمساحة محددة، مما كان له أكبر الأثر فى التطور نحو الملكية الكاملة، كما أدت إلى ضبط عملية تحصيل الضرائب، كما اعتمدت عليها مشروعات الرى فحُدد على أساسها مدى حاجة الجهات المختلفة إلى الترع والجسور والقناطر، كما أدت إلى تحديد الأراضى القابلة للزراعة، مما ساعد على زيادة المساحة المزروعة واستصلاح الأراضى البور[٢٩].

٢- إلغاء نظام الالتزام وتطبيق سياسة الاحتكار:

لما كان نظام الالتزام يحول بين محمد على وبين تطبيق سلطته المركزية ويحجب صلته بالفلاحين فقد عمل على إلغائه، وقرر فى عام١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م رفع دوائر الالتزام عن ملتزمى الجيزة حين عجزوا عن دفع ما عليهم من أموال أميرية بسبب سوء أوضاعهم المالية، وفى العام التالى قرر إلغاء نصف فائض الالتزام الذى كان يأخذه الملتزم، وفى عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م قرر فرض ضرائب استثنائية على الأراضى الزراعية، غير أنه لم يطلب من الملتزمين كما جرت العادة تحصيل تلك الضرائب؛ بل اتجه إلى تحصيلها بواسطة جباته، وكان اتجاهه إلى مضاعفة قيمة الضرائب عليهم بمثابة المعول الذى أدى إلى انهيار نظام الالتزام، ومن ثم آثر الكثيرون منهم التخلي عن دوائر التزامهم[٣٠].

وحينئذٍ قرر الباشا إلغاء نظام الالتزام، مما أدى إلى عودة الأراضى إلى الدولة، واتصاله المباشر بالفلاحين، وأنعم على رجاله وأفراد أسرته بمساحات واسعة من الأراضى بشروط مختلفة كان أهمها الإستصلاح[٣١]، ونزع ملكية جميع الملتزمين ورتب معاشًا لكل منهم يساوى دخله الأصلى الذى كان مدونًا فى السجلات[٣٢]. كما أن التعويض الذى دفعه لهم كان على شكل رواتب للملتزم نفسه ولا يمكن توريثها عند وفاته[٣٣].

كان هدفه من إحكام قبضته على الأراضى الزراعية هو رغبته فى إدخال زراعات جديدة على الزراعة المصرية من شأنها زيادة الدخل القومى، وكذلك تصميمه على احتكار التجارة ظنًا منه أن فى ذلك مصلحة البلاد، ولاعتقاده أنه يدرى من أساليب التجارة وضروبها ما لا يدريه الفلاحون[٣٤]، فكانت هيمنته على مقاليد الأمور أمرًا حتميًا للنهوض بالزراعة فى مصر، لكونها أهم مورد للأموال من خلال الضرائب التى هي أحد مقومات تحقيق أحلامه وترسيخ قواعد ملكه.

وقام بتوزيع الأراضى على الفلاحين، وتحديد أساليب زراعتها[٣٥]، وقد رُوعى فى توزيع الأراضى على الفلاحين القدرة على الزراعة، وعدد سكان القرية، ومساحة أراضيها، وذلك مقابل دفع الضرائب المقررة عليها[٣٦]، وقد أُلغيت جميع الأموال المقررة، ولم يبق منها سوى المال الميرى[٣٧] الذى كان يُحدد حسب جودة الأرض[٣٨]، وكانت الأرض لا تُنزع من الفلاح إلا إذا عجز عن دفع ما عليها من أموال[٣٩].

٣- زيادة الرقعة الزراعية:

يُعد محمد على باشا رائد النهضة الزراعية الحديثة التى بدأت فى مصر، بما بذله من جهد فى استصلاح مساحات كبيرة من أراضى مصر[٤٠]، فقد قام بزيادة الرقعة الزراعية عن طريق منح الأراضى البور القابلة للزراعة لبعض الأفراد لاستصلاحها وزراعتها والتى عُرفت بالأبعادية، وقد ساعدت مشروعات الرى التى أقامها على زراعة تلك الأراضى[٤١]، وأكد على مفتشى الزراعة بألا تُترك أرض بور مطلقًا، وتُبذل كل السبل لاستصلاحها وزراعتها، وإذا كانت الأرض البور تحتاج إلى إنشاء ترع أو مساقى لاستصلاحها يتم إنشاء المنافع المذكورة على الفور[٤٢].

كما أقطع كثيرًا من رجال الدولة والجيش والموظفين وكبار الأعيان مساحات شاسعة من الأراضى البور؛ وذلك ليحثهم على استصلاحها ليزداد العمران فى البلاد وتتسع رقعة الأراضى الزراعية، وليشجعهم على ذلك أعفاها من الضرائب وأصدر قرارًا فى عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م بمنعهم من تأجيرها، وقصر حقوقهم فيها على حق الانتفاع فقط دون حق الملكية إلى أن لاحظ انصرافهم عن العمل فيها؛ فخولهم حق الملكية والتصرف الشرعى فيها فى أواخر عهده سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م[٤٣]، وأصدر أمره إلى غيطاس أفندى روزنامجى مصر فى ٥ محرم سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م بتسليم تقاسيط ديوانية من الروزنامة لكل منْ أعطى لهم أطيان بور من الأبعاديات لاستصلاحها وزراعتها، وأن تكون هذه التقاسيط سند شرعى بتملكهم هذه الأطيان والتصرف الشرعى فيها بالبيع والشراء والهبة كرزقة بلا مال، وذلك حتى إذا عجز هؤلاء عن إدارة هذه الأطيان بسبب الاهمال أو الفقر؛ فحينئذٍ يستطيعوا بيعها وإفراغها لمنْ يرغب من ذوى القدرة على زراعتها[٤٤].

وحينما أغفل كبار أصحاب الأراضى جانبًا كبيرًا من أراضيهم إما تهاونًا أو عجزًا، أخذها منهم ووزعها على غيرهم تدريجيًا لتستفيد البلاد من محصولها[٤٥]، كما أعطى العربان الأراضى التى تقع على حافات الجبال وفي الصحراء؛ ليستقروا فيها ويعملوا على استصلاحها وزراعتها؛ حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد من شرهم[٤٦]، وقدم لهم الحوافز والإغراءات لمساعدتهم على العمل بالزراعة؛ فمنحهم مساحات من أراضى الأبعاديات لزراعتها[٤٧].

وللحث على استصلاح أراضى الأبعاديات وزراعتها؛ أقر محمد على باشا اقتراح مدير الجفالك بألا تتحمل الأبعاديات مال الضريبة الكاملة لأن ذلك يكون إرهاقًا للأهالى، وأن يُحصل مال الأبعاديات باعتبار نصف ضريبة فقط [٤٨]، كما أقر بمنح أراضى الأبعاديات لمنْ يرغب فى زراعتها مدة ثلاث سنوات من غير مال، وفى السنة الرابعة يدفعوا مالها وفقًا لضريبة الناحية الموجودة بها[٤٩]، كما أكد الباشا على أحقية كل منْ أصلح أرضًا بورًا فى تملك الأرض المستصلحة، والحصول على تقسيط من الروزنامة باعتبارها رزقة بلا مال[٥٠]، كما منح الأطيان البور لمنْ يرغب فى زراعتها، بشرط أن

يُعطِى نصف المحصول للميرى ويبقى له النصف الآخر، على أن يتحمل ثمن التقاوى ومصاريف الزراعة(٥١).

٤- تحديد الحاصلات الزراعية وضبط مواعيد زراعتها واحتكارها:

أصبح محمد على باشا بعد أن نجح فى إلغاء نظام الالتزام هو الملتزم الوحيد لجميع الأراضى الزراعية فى مصر، ويتصل اتصالاً مباشرًا بالفلاحين ويجبى منهم الأموال المقررة، ويفرض عليهم أنواع المحصولات التى يراها ذات فائدة(٥٢)، وكان يحدد سنويًا نوع ومساحة المحاصيل التى ستُزرع، ويُلزم الفلاحين بزراعتها بالطريقة الذى فرضها عليهم، مما أدى إلى تقييد حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء(٥٣)؛ وذلك ليضمن دخول سوق التجارة الدولية منافسًا لغيره من الدول الكبرى.

وكانت الحكومة تأخذ من الفلاحين قسمًا من نتاج الأرض وأحيانًا تضع يدها على نتاج الأرض كاملاً، وتحدد سعرًا واحدًا معتدلاً للمحصول للتعويض عن ديون الفلاح الذى تنقصه السيولة، ويمكنه أن يؤمن لأرضه البذور اللازمة لها أو أن يحصل عليها كقرض من الحكومة(٥٤)، وبعد أن تحدد الحكومة الثمن تُعطى الفلاح سند أو إيصال بقيمة حاصلاته تخصم مما عليه لها، ثم تبيع الحكومة تلك الحاصلات للتجار والأهالى بما تراه من ثمن أو تُصدِّرها إلى الخارج، وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها دون غيرها(٥٥).

وقد أدرك محمد على باشا أنه إذا ترك للفلاحين حرية التصرف فى محصولاتهم؛ ذهبوا ضحية المضاربين والمرابين، فقد كان هؤلاء يسلفونهم مبالغ يسيرة على محصولاتهم، ثم يستولوا على المحصولات على أهون سبب(٥٦)، وهذا ما جعله يصدر أوامره إلى مديرى بحرى وقبلى فى ٢ محرم سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م بمنع طائفة التجار من شراء الغلال بثمن بخس وهى لا تزال بالغيطان، وإذا حدث ذلك يتم ضبط مال المشترى وتأديب البائع ومنْ يُهمل فى تنفيذ ذلك(٥٧)، فقضى بذلك على القوة التجارية للسماسرة بمنعه الفلاحين من بيع غلالهم لهؤلاء التجار وجعل هذا البيع غير قانونى(٥٨).

وأنشأ أشوانًا حكومية، وعين فى كل شونة موظفين مسئولين عن إدارتها يرأسهم ناظر الشونة، فكان الفلاح يُسلِّم الإنتاج إلى هذه الشون، وتتم المحاسبة على نظام التسعيرة التى تُصدرها الإدارة وبذلك قبضت الدولة على الإنتاج القومى، ولم يبق للفلاح إلا القدر اليسير الذى لا يتفق مع الجهد الذى يبذله وحظيت الدولة بالقوة المالية(٥٩)، وبذلك استطاع الباشا تحديد علاقته بالفلاحين بأن يزرعوا الأرض ويوردوا للحكومة غلاتها فى الشون المعدة لذلك، وكانت حجة الباشا فى احتكار التجارة ومحاصيلها فى مصر هى حاجة الدولة الماسة إلى الأموال من أجل القيام بعمليات الإعمار والتطوير الكبرى فى البلاد، بصرف النظر عن تشكل ضرر جراء ذلك على الفلاحين(٦٠).

كما اهتم الباشا بمواعيد زراعة المحاصيل، وأكد على مديرى الجفالك والعهد باتباع ذلك طبقًا لما هو محرر بقانون الزراعة، وتوعَّد بالعقاب لكل منْ يخالف هذه المواعيد، وعين ابنه عباس باشا ليراقب ويشرف بنفسه على زراعة المحاصيل طبقًا لهذه المواعيد دون مخالفتها(٦١)، وقد عاقب الخولية المتأخرين فى الزراعة الشتوية بالضرب خمسمائة نبوت(٦٢)

٥- إمداد الفلاحين بكل ما يلزم الزراعة:

لم يكن لدى الفلاحين الوسائل المادية التى تمكنهم من زراعة الأراضى التى منحها الباشا لهم، فكان يبيع لهم التقاوى والمواشى والآلات الزراعية بالتقسيط على أن يسددوا له ثمنها من المحصول(٦٣)، كما أمر مدير الجفالك بتأجير مواشى الميرى للأهالى لاستخدامها

فى زراعة هذه الأراضى[٦٤]، وأمر بإعانة بعض النواحى والقرى بالمال لإنجاز الأشغال الزراعية بها[٦٥].

٦- تأجير الأطيان للفلاحين:

جرت عملية تأجير الأراضى المملوكة للدولة إلى الفلاحين القادرين على زراعتها واستصلاحها إن كانت فى حاجة إلى الإستصلاح[٦٦]،ووضعت شروطًا وقواعد لهذه المشاركة؛ فجعلت زراعة الحبوب والغلال بالمشاركة بين الميرى والأهالى مناصفة بشرط أن كافة الخدمة اللازمة للأرض تكون على الأهالى، وتُصرف التقاوى من الميرى على حساب الأهالى، وتكون مدة المشاركة أربع سنوات[٦٧].

وفى ظل هذا كتب الباشا إلى ناظر شبرا يبلغه بأن زراعة الشمام والبطيخ فى جفالك باسوس وأبو الغيط ليس لها مصاريف أو رأس مال بل هي جارية بالاشتراك مع الأهالى، وأمره بتقسيم ثمن المحصول بين الأهالى والحكومة بالمناصفة بعد خصم مال الأطيان وسائر المصاريف، [٦٨]، كما أصدر أمره بتوزيع من عشرة إلى خمسين فدانًا من أطيان الجفالك على الأهالى الراغبين فى زراعة الأطيان بالمال، على أن يُمنح لهم سدس المحصول[٦٩].

٧- استخدام أساليب زراعية حديثة لزيادة الإنتاج الزراعى وتحقيق الاكتفاء الذاتى:

كانت سياسة محمد على باشا ترمى إلى زيادة الإنتاج الزراعى، ومن ثم زيادة موارد الدولة[٧٠]، فاهتم بتعليم الفلاحين الأساليب الزراعية السليمة، وشُرحت تلك الأساليب فى "لائحة الفلاح " التى صدرت فى عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م، والتي نصت على زراعة الأرض بما يناسب التربة من محصولات، وكيفية إعداد الأرض للزراعة وتسميدها وغيرها من الأعمال الزراعية[٧١].

ونظرًا لأن زراعة المحاصيل الصيفية والشتوية[٧٢] لا تتم على نسق واحد وإنما تُحدد حسب قابلية تربة كل ناحية، فقد أمر الباشا بمراعاة هذا الأمر، كما أكد على ضرورة مساعدة النواحى التى انتهت من زراعة محاصيلها للنواحى الأخرى التي لم تنته من زراعة ما عليها، وأن تقدم لها العون بتوفير المواشى والأنفار اللازمة لذلك[٧٣].

ومن أصول الفلاحة التي أمر الباشا بتطبيقها زراعة البرسيم فى أراضى الأرز؛ لاكساب الأرض القوة والخصوبة[٧٤]، كما اتبع طريقة زراعة الحبوب مثل الفول والشعير في الأراضى المزروعة بالقطن[٧٥]، هذا إلى جانب تسبيخ الأراضى بالسباخ البلدى الذى يفيد الأرض ويجعل المحصول أجود وأوفر[٧٦]، وقد أدى اتباع الفلاحين للأساليب الزراعية التى فرضتها الحكومة عليهم إلى زيادة الإنتاج الزراعى، وكانت تعاقب من يخالف أوامرها فى تنفيذ ذلك[٧٧]، كما اهتم الباشا بخدمة الأراضى وغمرها بماء النيل المحمل بالطمى لإكساب الأرض الخصوبة[٧٨]، وزيادة قوتها ووفرة محصولها[٧٩]، وتابع ذلك بنفسه من خلال الاطلاع على كشوف تنييل[٨٠] الأراضى الزراعية التى كان يطلبها من مديرى الجفالك والعهد بصفة دورية[٨١]، كما أكد على مديرى الجفالك والعهد على حرث الأراضى الزراعية ثلاث مرات وإلقاء التقاوى فى المرة الرابعة، وعاقب من أهمل فى تنفيذ ذلك بشدة[٨٢]، وكان يستعين بعساكر الجهادية فى حرث الأراضى الزراعية وسائر الأعمال الأخرى فى وقت فراغهم، ويقرر لهم أجرة يومية قدرها ٢٠ بارة[٨٣]، كما

أمر باستخدام العربان فى أشغال الحرث والزراعة[٨٤].

وشهدت البلاد انقلابًا فى الإنتاج الزراعى بتوجيه حكومي مركزى لنظام العمل الإجبارى الذى قضى أن يكون الشعب كخلية نحل لا يكف عضو فيها عن العمل[٨٥]، وكان هدف محمد على من هذا هو الاستغناء تدريجيًا عن واردات الخارج محققًا الاكتفاء الذاتى[٨٦]، ولذلك سعى لمنع إدخال الحبوب والغلال من الخارج إلى مصر وفرض الضرائب على ما يُحضر منها من الخارج[٨٧]، فى حين سمح للتجار الأجانب بتصدير الغلال من مصر إلى الخارج بعد دفع رسومها الجمركية[٨٨]، ومن منطلق سعيه للحد من استيراد المحاصيل من البلاد الأجنبية، أحضر تقاوى نبات القنب من الخارج وأمر بزراعته لتوفير اللازم منه للمصالح الميرية، وشدد على عدم شرائه من البلاد الأجنبية بعد ذلك[٨٩].

٨- استخدام الآلات الزراعية:

اقتضى الاهتمام بالزراعة العناية بشئون الرى ومن وسائله إقامة السواقى[٩٠]، وقد أنشأ الباشا ثمان وثلاثين ألف ساقية جديدة فى عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م[٩١]، حيث كان يتم الاستعانة بالنجارين والنشارين الموجودين بالترسانة فى صناعة السواقى اللازمة لرى الأراضى الزراعية[٩٢]، وكان يتم إرسال الأنفار إلى الترسانة لتعلم صناعة السواقى وإصلاحها[٩٣]، وفى سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م صدر أمره إلى ناظر المهمات بتجربة عدد ستين قصابية[٩٤] أحضرت من كريد، وصناعة مثلها بمصر فى مدة عشرين يومًا[٩٥]، كما حث على استخدام المحراث الإفرنجي فى زراعة القطن، حيث وُجد أن استخدامه فى الحرث يعطى وفرة فى المحصول[٩٦]، ونظرًا لما تميزت به الآلات الزراعية الإفرنجية تم توريد عدد منها إلى جفالك التجربة بنبروه لاستخدامها فى الزراعة[٩٧].

ولتسهيل نقل المحاصيل من الحقول أصدر أمرًا إلى ديوان الجهادية بصناعة العربات ذات الطراز الرومى؛ لاستخدامها فى نقل المحاصيل بدلاً من الجمال، كما أكد على المسئولين بتمهيد الطرق لهذه العربات[٩٨]، حيث كان مولعًا بشراء كل آلة زراعية تثير انتباهه لاستخدامها والاستفادة منها، حتى أن أحد المهندسين الإنجليز أثناء زيارته لورشة بولاق وجد بها آلات تُقدر قيمتها بحوالي واحد وربع مليون جنيه[٩٩].

٩- الاهتمام بمنشآت الرى والصرف وتحسينها:

دعت حركة الإصلاح الزراعى إلى إدخال نظام الرى الدائم، وذلك بتعميق الترع ليصبح مستواها أقل من مستوى نهر النيل فى فصل الجفاف؛ لكى تتوفر فيها المياه اللازمة لرى الأراضى[١٠٠]، وكان من الضروري تطوير نظام الرى فى البلاد لتوسيع الرقعة الزراعية[١٠١]، وكان لتحسين شبكة الرى أعظم الأثر فى زيادة الإنتاج الزراعى من جميع المحاصيل وخاصة القطن[١٠٢]، وقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات مثل حفر الآبار لرى المزروعات عندما يكون منسوب النيل منخفضًا[١٠٣]، وقد ساعد هذا التطور فى نظام الرى على زراعة الأراضى أكثر من مرة فى العام، وزيادة مساحة الأراضى الزراعية[١٠٤]، وتعددت الإجراءات التى اتخذها الباشا لضبط شئون الرى، ومنها على سبيل المثال:

أ- القيام بسد ترعة الفرعونية:

يُعد سد هذه الترعة فى سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م من أوائل أعمال الرى فى عصر محمد على باشا؛ وذلك لما سببته من أضرار بالأراضى الزراعية الموجودة على فرع دمياط[١٠٥]، حيث كانت تصل بين فرعى النيل وتحول جانبًا عظيمًا من مياه فرع دمياط

إلى فرع رشيد؛ فتسبب جفافًا شديدًا لمزروعات الأرز، فقام الباشا ببناء جسر لمنع انسياب المياه من فرع دمياط إلى فرع رشيد[١٠٦]، وعوض المتضررين من سدها بإنشاء عدة ترع فى فرع رشيد أفادتهم أكثر من هذه الترعة[١٠٧]، كما كانت مياه البحر المالحة تصب فى هذه الترعة عندما يقل ماؤها؛ فتمنع زراعة الأرز فى الأراضى الواقعة على فرع دمياط[١٠٨].

ب- إصلاح سد أبو قير:

يُعد إصلاح سد أبو قير القديم من أجَلِّ أعمال محمد على باشا، حيث كان قد تهدَّم من كثرة المرات التى فتح فيها الإنجليز والعثمانيون بحيرة أبو قير لحماية الإسكندرية، فقام بسد فتحة بحيرة أبو قير بجسر من الأحجار ليمنع تسرب مياه البحر إليها، فأخذت البحيرة تجف تدريجيًا حتى صارت أراضى زراعية خصبة[١٠٩]، وقد استخدم الحجر الصلب والأخشاب فى إصلاح هذا السد[١١٠].

جـ- شق الترع وتطهيرها:

كانت استراتيجية محمد على باشا تقوم على أساس الاستفادة من مياه النيل وتوصيلها إلى ربوع مصر، ولذلك اهتم بشق الترع والقنوات وفق خطة محكمة مستعينًا فى ذلك بأهل الخبرة من الأجانب والمصريين، ونجح فى شق ثمان وثلاثين ترعة على مستوى مديريات مصر لأغراض الزراعة والشرب[١١١]، وكان يتم إخراج الفلاحين من الأهالى لحفر تلك الترع[١١٢]، وبحفر هذه الترع ضمن وصول مياه النيل إلى جميع الأراضى الزراعية طوال العام[١١٣]، واهتم بالعناية بها وصيانة جسورها بصورة دورية، وتحسين وسائل رفع المياه منها[١١٤]، وكان يصدر أوامره بسرعة إصلاح الجسور الموجودة على جانبي هذه الترع إذا ما حدث قطع بها، وتصريف المياه التى تتجمع فى الأراضى المنخفضة نتيجة لذلك، ويُسند هذه المهمة إلى كبير مهندسى الجهة، ويأمر بإمداده بالأنفار اللازمة لذلك وتقديم كل العون له[١١٥].

ولقد كانت عملية تطهير الترع من الأمور التى أولاها الباشا اهتمامًا كبيرًا؛ ولذلك أصدر أمره إلى نظار الأقاليم فى ١٧ شوال سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م بأن يحضروا المهندس المسئول، ويعاينوا جميع الترع اللازم تطهيرها بكافة الجهات، ويتم تقدير مقدار الطمى الموجود بكل ترعة، وحساب عدد الأنفار وكذلك المدة المطلوبة لعملية التطهير، على أن يتم توزيع العملية على حسب عدد الأنفار الموجودة بالنواحى[١١٦]، ومن ثم يتم طلب إخراج الأنفار من الجهة المنوط بها عملية التطهير، ومعاقبة من يتخلف عن ذلك[١١٧]، كما شرع فى إنشاء واحد وأربعين قنطرة على هذه الترع للحفاظ على منسوب مياه النيل[١١٨]، ومن الترع التى أنشأها على سبيل المثال:

- **ترعة المحمودية:**

كان حفر ترعة المحمودية التى غذت الإسكندرية بالمياه العذبة سببًا في جعل كل الأراضى التى تمر بها زراعية[١١٩]، وتم تكليف أحد المهندسين الأتراك ويُدعى شاكر أفندى بحفر الترعة، إلا أنه أخطأ عند وضع تصميم الترعة لجهله بعلم قياس السطوح فتوقف الحفر، فاستدعى الباشا المهندس الفرنسي باسكال كوسته[١٢٠] وكلفه بإتمام العمل فى مارس سنة١٢٣٤هـ/١٨١٩م ففرغ من مهمته فى ديسمبر سنة ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م، وافتتحت الترعة فى سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢١م[١٢١]، وسُميت الترعة باسم ترعة المحمودية

تيمنًا باسم السلطان العثمانى محمود الثانى[١٢٢]، وقد استقر الرأي على تقسيم أعمال الحفر فى الترعة المذكورة بأن تتحمل مديريات البحيرة والمنوفية والغربية حفر الأماكن المقرر حفرها من السد وحتى ميناء الإفرنج، وتُسند عملية حفر الأماكن الباقية إلى باقى الأقاليم، وتم وضع المهمات المطلوبة فى مخزن قرية العطف[١٢٣].

- **ترعة الشرقاوية:**

أنشأ محمد على باشا هذه الترعة بسبب شكوى مزارعى الأراضي الموجودة على فرع دمياط، فعلى الرغم من سد ترعة الفرعونية؛ إلا أنهم كانوا يشتكون من قلة المياه وعدم كفايتها، وأنشأها فى جهة أعلى بكثير من النقطة التى يصل عندها امتزاج الماء العذب بالماء المالح، فضمن بذلك لمزارع الأرز الحصول على الماء الوفير طوال العام[١٢٤].

د- إنشاء الجسور وتقويتها وسد ماينكسر منها:

أقام محمد على باشا الجسور على شاطئ النيل؛ لمنع طغيان المياه على ضفتى النهر وبخاصة فى وقت الفيضان[١٢٥]، واشتركت البلاد والقرى فى إقامة هذه الجسور بنسبة ما يخص زمام كل واحدة منها[١٢٦]، وقد بلغت أطوال جسور الترع ألف ومائتين وثمان وسبعين كيلومتر، وكان لكل ترعة جسران لحفظ مياهها، وقد بلغت أطوال جسور نهر النيل وفرعيه التى أقيمت فى زمن محمد على باشا فقط ثلاثة مليون وثلاثمائة وعشرين ألف متر مكعب وعرضها ستة أمتار وارتفاعها متران، وبلغ مكعب حجم تلك الجسور سبعة وعشرين مليون وثمانمائة وأربعين ألف متر مكعب[١٢٧].

وكانت الحكومة توفر المهمات اللازمة لأعمال إنشاء الجسور فى موسم فيضان النيل، على أن يوفر الأهالى الأثوار اللازمة لهذه الأعمال[١٢٨]، كما كان يتم تقديم كشف من كل جهة مختومًا بخاتم المهندس بمقدار العملية المنوطة بها، ومقدار ماتم إنجازه منها والباقى[١٢٩]، وكان يتم تعيين الخفراء لمراقبة وحراسة تلك الجسور حتى لا يحدث قطع بها أثناء موسم الفيضان، وإذا ما حدث قطع بأى جسر نتيجة للإهمال؛ يتم جلد المتسبب فى ذلك ثلاثمائة جلدة[١٣٠]، .

وكانت الحكومة تهتم بسد ما ينكسر من هذه الجسور فى موسم الفيضان، كما ألزمت المهندس المأمور بالمحافظة على الجسور بأن يحضر المهمات المطلوبة بجانب كل جسر؛ ليسهل عليه عملية سد أي انكسار يحدث فى هذا الجسر على الفور دون حدوث أي ضرر[١٣١]، وتم التأكيد بصفة مستمرة على مديرى الجفالك وسائر المسئولين بإخراج الأنفار لتقوية الجسور التى يُخشى من انكسارها أثناء الفيضان؛ وذلك لحماية المزروعات من أضراره[١٣٢]، كما أمرهم بمساعدة القرى المجاورة لهم في سد ترعة أو عمل بربخ أو غير ذلك أثناء فيضان النيل، دون التعلل بأن ذلك خارج نطاق قراهم[١٣٣].

هـ- إنشاء القناطر والبرابخ والمساقى:

كان يتم غمر الأراضى الزراعية بماء النيل لزيادة المحاصيل وجودتها، وهو ما يُسمى بتنييل الأراضى االزراعية، وبما أن ذلك لا يكون إلا بإنشاء الجسور والمساقى لإيراد المياه وصرفها، فكان على المهندسين أن يحددوا الأراضى المطلوب تنييلها، وأن يقيموا البرابخ والمساقى والقناطر اللازمة لإيراد مياه النيل وصرفها بالطرق الهندسية[١٣٤].

كان محمد على باشا يخطط للحفاظ على مياه النيل وترشيد استهلاكها وكانت إقامة القناطر على الممرات المائية هي الحل السحرى الذى وضعه لضبط حركة المياه

والتحكم فى كمياتها المندفعة من المنبع إلى المصب(١٣٥)، فأقام على معظم الترع التى أنشأها قناطر حاجزة، مسهلة للرى تحفظ المياه فى مستوى موافق من العلو تمكن من تسريبها إلى الأرض عن طريق قطع يُعمل فى هذه الترعة، أو من خلال توصيلها إليها بواسطة آلات رافعة كالسواقى والتوابيت والشواديف، وقد أنشأ فى القطر المصرى عامة ما يزيد على خمسين ألف قنطرة(١٣٦)، ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء قنطرتين بقرى الأرز ببحر الغرب، بموجب مقايسة تم التصديق عليها من ديوان المدارس، بتكلفة إجمالية قدرها أحد عشر ألف وثمانمائة وثلاثين قرشًا وأربعة عشر بارة(١٣٧)، كما صدر أمره إلى مدير ديوان المدارس فى سنة١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، بإنشاء قنطرة مويس بمبلغ ١٦٩٣١٤١ قرش(١٣٨)، كما أمر بإنشاء قنطرة على ترعة الخطاطبة لتسهيل مرور القوارب؛ بسبب الطمى الذى يحصل فى موسم الفيضان(١٣٩).

ومن مشاريع القناطر الهامة التى نفذها محمد على باشا قناطر التسعة بالزقازيق، والتي ساعدت فى توفير المياه اللازمة لزراعة أشجار الزيتون وأشجار التوت، وترتب على ذلك استيطان الفلاحين بجهات الشرقية واستصلاح أراضيها(١٤٠)، كما أولى أهمية بالغة لإنشاء البرابخ والمساقى باعتبارهما أحد الوسائل الهامة المستخدمة فى رى الأراضى الزراعية (١٤١)، وكان يتم توفير الطوب اللازم لبناء القناطر والبرابخ وغيرها، من خلال إقامة اثنين أو ثلاث من قمائن صناعة الطوب بكل قرية، واستخدام حطب القطن والسمسم والذرة فى حرق هذه القمائن(١٤٢)، وكان الباشا يطلب من المهندس تقديم خريطة تفصيلية بالبرابخ والمساقى والمصارف المطلوب حفرها أو تطهيرها لرى وتنبيل الأراضى(١٤٣)، وكان يعاقب النظار والخولية بالضرب خمسمائة نبوت إذا أهملوا فى أعمال المساقى اللازمة للتنبيل(١٤٤).

و- تنظيم الرى وتقسيم المياه بالعدل والمساواة:

كانت المياه فى بادئ الأمر مثار النزاع بين بعض المديرين، فالكل يريد رى مديريته دون أن ينظر إلى مقدار الضرر الذى يصيب أراضى المديريات الأخرى(١٤٥)، فوضع الباشا ضوابط لتنظيم الرى وتقسيم المياه بين الأهالى بالعدل، وحتى يتجنب أي نزاع يحدث بين الأهالى بخصوص مسألة تقسيم المياه؛ رتب لكل مأمورية أحد المهندسين ليكون فتح القناطر بمعرفته، ويتم التنبيه على المهندسين بتقسيم المياه على الجهات بالعدل والمساواة، وفى حالة مخالفة المهندس لذلك يتم صلبه على قنطرة المأمورية التابعة له(١٤٦)، كما شدد نجله إبراهيم باشا على ضرورة تنفيذ مقتضى لائحة تقسيم المياه بالعدل والمساواة وذلك وفقًا للأصول الهندسة(١٤٧).

ز- إنشاء القناطر الخيرية:

كانت حاجة البلاد إلى سياسة التوسع الزراعى لزيادة إنتاج المحاصيل الاقتصادية كالقطن وقصب السكر والأرز وغيرها، هو الأمر الذى يتطلب وجود الرى الدائم؛ (١٤٨)، ومن ثم باتت فكرة إنشاء قناطر على فرعى النيل ضرورة ملحة؛ لتحجز المياه وتتيح للترع والقنوات التى أمامها أن تأخذ حصتها من المياه.

وقد توج محمد على باشا كل أعماله فى ضبط الرى وتحسينه بشروعه فى إنشاء القناطر الخيرية على فرعى النيل(١٤٩)، وأصدر أمره بإرسال التعليمات لإنشاء القناطر الخيرية(١٥٠)، وتوريد كل ما يلزم من الآلات والأدوات والمهمات لإنشائها(١٥١).

وقد بدأت فكرة إنشاء القناطر الخيرية على فرعى النيل دمياط ورشيد قريبًا من رأس الدلتا باقتراح لينان[١٥٢]؛ لتنظيم توزيع المياه بين الفرعين فى وقت الصيف وتنظيم سيرها وقت الفيضان، وفى١٣ محرم سنة ١٢٥٠هـ/٢٢ مايو سنة ١٨٣٤م بدأ العمل رسميًا فى إقامة القناطر، وتعرض مشروع لينان لكثير من النقد، فعرض الباشا مسألة القناطر على لجنة المهندسين، وعلى الرغم من أن اللجنة أقرت بمشروع لينان إلا أن العمل توقف بها، وظل الأمر مهملاً حتى قدم المهندس الفرنسي موجل[١٥٣] إلى مصر فى سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م لإنشاء حوض بميناء الإسكندرية، ولما علم بمشروع لينان اقترح على الباشا مشروعًا جديدًا للقناطر يشمل تشييد استحكامات عند التقاء فرعى النيل، فوافق الباشا وفرغ موجل من المشروع فى ذو الحجة سنة ١٢٥٨هـ/ يناير سنة ١٨٤٣م[١٥٤]، واحتفل الباشا بوضع حجر الأساس للقناطر الخيرية فى٢٢ ربيع ثانى سنة١٢٦٣هـ/٩ إبريل سنة١٨٤٧م، وظل العمل جاريًا فى بنائها إلى أن وُلِّىَ الأمر عباس الأول[١٥٥]، ثم تعطل العمل واستأنف فى عهد سعيد باشا[١٥٦] حتى تم الإنتهاء منها فى سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦١م[١٥٧]، ولقد أفاد هذا المشروع فى تنظيم مياه فرعى دمياط ورشيد وكان له أبلغ الأثر فى الحفاظ على ماء النيل الذى كان يذهب معظمه هدرًا فى البحر[١٥٨].

١٠- الاهتمام بالتعليم الزراعى:

لم تكن النهضة الزراعية مقصورة فقط على استنبات محاصيل زراعية جديدة وشق الترع وإقامة الجسور وتعديل هيكل الملكية الزراعية، بل إن النهضة الزراعية اقترنت وتلازمت مع مؤسسات تعليمية زراعية وفكر تربوى زراعى حديث[١٥٩]، فقد أدرك الباشا منذ البداية أن مصر عليها أن تقلد الغرب إن كان هدفها نهضة حقيقية، فأنشأ المدارس وأرسل الطلاب فى بعثات تعليمية إلى أوروبا[١٦٠]، فاتجه تجاه الحضارة الغربية بروح عقلية تركز على فلسفة نهضتها لا على آثارها المادية، وتبنى مشروع نهضوى ومنهج فكرى مما أحدث نهضة علمية واقتصادية فى مصر[١٦١]، وقد واكب هذا التوجه تأسيس مدرسة الألسن، ومن خلال هذه المؤسسة التعليمية انطلقت حركة الترجمة للعديد من الكتب الأجنبية فى مختلف العلوم ومنها العلوم الزراعية[١٦٢]، ولم يكن محمد على باشا فى البداية مقتنعًا بإمكانية استيعاب المصريين للعلوم الحديثة، وأنه ليس فى إمكانهم إلا أن يكونوا فلاحين أو عمال، لكن فكرته ما لبثت أن تغيرت فى سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٥م عندما اخترع أحد المصريين آلة لضرب الأرز[١٦٣]، لذا فقد انتهج الباشا منهج تربوى زراعى حديث تمثلت ملامحه فى التالى:

أ- إنشاء مدارس الزراعة:

كانت مصر فى حاجة إلى اتباع الأسس العلمية فى طرق الرى والزراعة وتحسين التركيب المحصولى واستحداث زراعات جديدة[١٦٤]، وكان وضع الزراعة فى مصر على قواعد علمية حديثة تتمثل فى تلك المؤسسات التعليمية الزراعية التى أنشأها، وألحق بها الطلاب حتى يتعلموا الأساليب الزراعية الحديثة بما يحقق أهداف الحكومة، وأول تلك المؤسسات المدرسة التى أُنشئت فى القاهرة فى سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م وتُسمى الدرسخانة الملكية[١٦٥]، وكان من بين العلوم التى تُدرَّس علم الزراعة والفلاحة[١٦٦].

كما قام بإنشاء أول مدرسة عليا فى العلوم الزراعية واختار لها مدينة نبروه بجوار مدينة المنصورة بوسط الدلتا، وتم نقلها فيما بعد إلى شبرا، وقد ساهمت هذه المدرسة فى إحداث طفرة هائلة فى البحوث والتطبيقات الزراعية[١٦٧]، وألحق بها مزرعة

نموذجية لتجربة زراعة المحاصيل بالأساليب الأوروبية وكانت مساحتها حوالى ٢٠٠٠ فدان، وكذلك أنشأ مدرسة الزراعة بشبرا الخيمة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م؛ ليقوم العائدون من بعثاتهم الزراعية فى أوروبا بتعليم أبناء الأهالى فيها، حيث كان قد وعدهم بالإنعام على كل واحد منهم بعد عودته من البعثة بمائة فدان على أن يعلموا أولاد الفلاحين ما تعلموه(١٦٨)، وكان يهتم بضرورة أن يكون نظار الجفالك على علم بالقراءة والكتابة، حيث كان يطلب إرسال الكشوف التى تبين عدد الملمين منهم بالقراءة والكتابة سواء كانوا من المصريين أو الأترك(١٦٩).

ب- إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج:

أرسل محمد على باشا عدد من الطلاب فى بعثات زراعية إلى أوروبا وأمريكا(١٧٠)، وكان ينشد من ذلك الوقوف على ما وصل إليه علم الزراعة من التقدم(١٧١)، فكانت هذه البعثات بمثابة خطوة جديدة نحو انفتاح مصر على الغرب، وخطوة فى نقل العلم والمعرفة الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة إلى مصر (١٧٢). ومن بين الطلاب الذين ابتعثوا إلى أوروبا لتحصيل العلوم الزراعية خليل محمود أفندى ويوسف أفندى الذى تخصص فى العلوم الزراعية وعُين بعد عودته ناظرًا لمدرسة الزراعة بنبروه(١٧٣)، وهما من أعضاء البعثة الأولى التى أرسلت إلى فرنسا فى يوليو سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م، كما أرسل اثنين لتعلم الرى بالبعثة الثالثة التى أرسلت إلى فرنسا والنمسا وانجلترا فى سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م(١٧٤).

لقد استبان للباشا أن دعائم ملكه لن تنهض إلا على عواتق المصريين ويجب الاستعانة بهم وإشراكهم فى الأمر(١٧٥)، ففتح لنوابغ المصريين المثقفين العائدين من هذه البعثات أبواب دواوين الحكومة، واعتمد عليهم فى النهوض بالزراعة المصرية، كما أصدر أمره بأن يرسل كل واحد من مشايخ القرى المعروفين بالثراء ولدًا من أولاده؛ ليتلقوا فن الزراعة من الطلاب الذين عادوا من أوروبا، وخصص لكل ولد من أبناء المشايخ مائة فدان من أصل زمام بلدته، حيث يتولى أبناء المشايخ بعد ذلك تعليم الزراعة لأبناء الأهالى(١٧٦).

جـ- استقدام خبراء زراعيين من الخارج:

لم يكن الفلاحين على دراية كبيرة بعلم الزراعة الحديثة وأصوله، ولم يكونوا ماهرين فى زراعة بعض الأصناف التى أُحضرت من الخارج لزراعتها فى مصر؛ فكان من الضرورى إحضار المعلمين الماهرين والخبراء الزراعيين ليتعلموا منهم أصول زراعتها(١٧٧)، وقد شعر الباشا بالحاجة الماسة إلى الاستعانة بالدول الأوروبية، إلا أنه لم يرغب فى أن يطول اعتماد البلاد على الأجانب، واستبدل بهم أهل البلاد من المصريين بعد ذلك(١٧٨)، فلم تكن عملية الاستعانة بالأجانب هدفًا لذاتها، وإنما كانت وسيلة سريعة للحصول على الخبرة والمعرفة اللازمة لمشروع إقامة الدولة الحديثة، لحين إعداد الكوادر المحلية التى تحل محل أولئك الأجانب فى النهاية(١٧٩)، فعلى سبيل المثال أصدر أمره فى سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م بإحضار خبيرًا إنجليزيًا لتعليم الأهالى زراعة القصب(١٨٠).

١١- إدخال أنواع وسلالات جديدة من الغلات والمحاصيل الزراعية:

لم يكن فى مصر غير زراعة الغلال على الرغم من خصوبة أراضيها(١٨١)، فقام محمد على باشا بإدخال أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية، وعمل على التوسع فى زراعة القطن حتى أصبح المحصول الرئيسى فى البلاد، وحدث بذلك انقلاب اقتصادى

كبير[١٨٢].

وقام برفع مستوى وجودة المحاصيل الموجودة بالبلاد من خلال استقدام أصناف ذات جودة عالية وإنتاجية وفيرة[١٨٣]، فأحضر الغلال المختلفة التى تُزرع فى مناطق تشبه البيئة المصرية، وأقام حقول التجارب فى الأراضى المختلفة، حتى إذا ما نجحت التجربة توسع فى نشرها، حيث جلب بذور القطن من سيلان وأمريكا، وأحضر بذور النيلة من الشام والهند وتركيا، وأدخل زراعة الأفيون لينافس الأفيون التركى وكذلك الكتان وأشجار التوت، وجلب أشجار الفواكه المختلفة من الشام واليونان وكريد[١٨٤]، كما أمر بإرسال جزء من تقاوى الفاصوليا واللوبيا وسائر أجناس الحبوب الواردة من أوروبا إلى المديريات لزراعتها، وقام بتعيين خبير لزراعتها وألزم مشايخ البلاد بذلك، وخصص عشرة أفدنة لزراعة الفول المعروف بفول سنار الذى تم إحضاره من أوروبا[١٨٥]، وكانت جزيرة طاشوز ببلاد اليونان تشتهر بزراعة العنب، فأدخل إلى مصر أنواع العنب المعروفة فى بلاد اليونان ونجحت نجاحًا باهرًا[١٨٦]، ومن المحاصيل الجديدة التى أدخل زراعتها إلى مصر أو حسَّن منها:

أ- زراعة التوت لتربية دود القز:

بدأ انتاج خام الحرير فى سنة ١٢٣١هـ/١٨١٦م؛ للحد من الواردات فى صناعة النسيج، ولزيادة إنتاجه أعفى محمد على باشا عمال الحرير من التجنيد[١٨٧]، وفى بداية سنة١٢٤٩هـ/١٨٣٤م أصدر أمره إلى إبراهيم باشا باحتكار خام الحرير[١٨٨]، وحث على غرس الملايين من أشجار التوت، وجاء بعائلات درزية كثيرة من الشام لتعليم المصريين كيفية تربية دودة الحرير[١٨٩]، وأصدر أمره بعدم تكليف القائمين على زراعة التوت وتربية دود القز بأى عمل آخر[١٩٠]. وأكد على ضرورة تعليم أصول زراعة أشجار التوت وتربية دود القز لكبار مشايخ البلاد، وإذا امتنع المعلمون عن ذلك يتم صلبهم فى مكانهم[١٩١]، كما أمر بحفر ترعة وادى الطميلات بالبحيرة لرى مزارع التوت بهذا الوادى[١٩٢]، وأصدر أمره فى ١٢ صفر سنة ١٢٥٩هـ/١٤ مارس سنة ١٨٤٣م بعدم الترخيص للتجار وغيرهم فى قطع أشجار التوت، وإذا اقتضت الحاجة إلى الأخشاب؛ يتم توفير الأخشاب من الأشجار الأخرى[١٩٣].

ب-تحسين زراعة القطن لتصديره إلى الخارج:

أضاف الباشا إلى البلاد موردًا جديدًا بإدخال زراعة القطن الذى كان من نوع فائق الجودة، حيث كان القطن معروفًا للمصريين قبل محمد على باشا[١٩٤]، غير أن القطن الذى كان يُزرع فى مصر كان من أصناف غير جيدة، وكان محصوله قليلاً جدًا فتستهلكه الصناعات المحلية على قلتها[١٩٥]. وفى عام١٢٣٧هـ/١٨٢٢م قُدِّر لمسيو جوميل[١٩٦] الذى استقدمه الباشا لتنظيم مصانع النسيج، أن يعثر على شجيرة من نوع القطن طويل التيلة بطريقة المصادفة فى احدى حدائق القاهرة[١٩٧]، وهى حديقة محو بك أحد حكام السودان الأوائل فى عهد محمد على باشا، ولفت نظر الباشا إلى أهمية زراعته[١٩٨]، واقترح عليه أن يأمر بتجربة زراعته بدلاً من القطن الذى كان يزرعه الفلاحين يومئذٍ فى مصر، فأمر الباشا بزراعته ونجحت التجربة[١٩٩]، وعنى جوميل بالقطن الذى سُمى باسمه، وأرسل منه عينة إلى أوروبا فلقى قبولاً عظيمًا، فاتفق مع الباشا على زراعة مساحات كبيرة منه فى الدلتا، ووصل المحصول فى سنة١٢٣٨هـ/١٨٢٣م إلى مائتى ألف قنطار[٢٠٠].

كما كلف الباشا ابنه إبراهيم باشا بزراعة تقاوي القطن الشجرى الذى ورد إليه من الخارج، والاستعانة بثمانية من المزارعين الروم لتجربة زراعة القطن المذكور بالطريقة الرومية، مع تخصيص الأرض الصالحة لزراعته وإقامة السواقى اللازمة لذلك(٢٠١)، كما أحضر من تركيا أشخاصًا ملمين بزراعة القطن لتعليم الفلاحين زراعته(٢٠٢)، وأتى بسلالة جيدة من القطن من الهند، ووسع نطاق زراعته(٢٠٣)، حيث شجع الأهالى على زراعته والعناية به، وأمر بسجن كل منْ تحدثه نفسه بقلع شجيراته وإرساله إلى السجن مدى الحياة وإعدامه إذا لزم الأمر(٢٠٤)، كما أحضر تقاوى قطن سيلانى من لندن لتجربة زراعتها فى أجود الأراضى حيث كان أكثر رواجًا فى إنجلترا من القطن المصرى رغم ارتفاع ثمنه، وعمل على جلب تقاوى القطن الأمريكي لتجربة زراعته فى مصر(٢٠٥)، وأمر بإرسالها لتجربة زراعتها بجفالك الشرقية(٢٠٦).

وكان يأمر المسئولين بانتخاب تقاوى القطن الجيدة، وذلك باختيارها من لوزات القطن الممتازة والكبيرة؛ للحصول على أفضل وأوفر محصول(٢٠٧)، كما أمرهم بالتأكيد على نظار وسماسرة الأشوان بعدم خلط القطن العال بالمتوسط، ومعاقبتهم إذا ما فعلوا ذلك بالصلب على أبواب الأشوان(٢٠٨).

جـ- الكتان:

يُعد الكتان من المحاصيل الرئيسة فى مصر، وحيال سعى الباشا لتحسين سلالته وزيادة جودته، أصدر أمره فى سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م بتجربة زراعة تقاوى الكتان الواردة من بلجيكا بجفالك البحيرة(٢٠٩)، وأنشأ مصنعًا للكتان فى جفالك كفر الشيخ، وأمر بإرسال المهمات اللازمة لتركيب آلات وابور المصنع المذكور(٢١٠).

د- القمح:

اهتم الباشا بالتوسع فى زراعة القمح باعتباره أحد الغلال الرئيسة فى مصر، وسعى لتحسين جودته ووفرة محصوله، وهذا ما جعله يقوم بتجربة زراعة سلالات مختلفة منه، حيث أصدر أمره بإحضار ثلاث أنواع من تقاوى القمح وهم القمح البروسوى والحجازى والإفرنجى بواقع كيلة من كل صنف لتجربة زراعته(٢١١).

ه- الأرز:

حث الباشا الفلاحين على زراعة الأرز بدون تحديد فى المديريات التى تزرع الأرز وبخاصة فى مديرية رشيد(٢١٢)، وأمر بإرسال الأرز إلى دوائر رشيد بعد درسه وتذريته وإبقاء ما يلزم منه للتقاوى(٢١٣)، كما وافق على تنفيذ قرار مجلس العموم الصادر بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٢٦٣هـ/٩يوليو سنة ١٨٤٧م، حول زراعة الأرز فى الأقاليم المصرية من النوع المعروف باسم "عين البنت"(٢١٤)، وكان ابنه إبراهيم باشا يحث على تعليم الأهالى زراعة الأرز بالاستعانة بأهل الخبرة من قرى الأرز ببحر الغرب(٢١٥).

و- نبات النيلة الهندى:

كانت زراعة نبات النيلة معروفة فى مصر، ولكن الباشا لم يلبث أن جلب بذور النيلة الهندية ذات الإنتاجية الوفيرة والجودة العالية فى سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٦م(٢١٦)، واستحضر من جزر الهند الشرقية زراعًا للنيلة لتعليم الفلاحين أفضل طرق زراعتها(٢١٧). وبموجب أمر الباشا أصدر المجلس العمومى قرارًا فى ٢٦ ربيع الاخر سنة ١٢٤٦هـ/٤ أكتوبر سنة ١٨٣٠م بضرورة زراعته فى الأقاليم المصرية، وتحرير كشف بأسماء وأوصاف الخولية المتقنين لزراعته(٢١٨).

ز- الزيتون:

نشر الباشا زراعة الزيتون فى الوجهين البحرى والقبلى بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على إقليم الفيوم وبعض حدائق القاهرة[٢١٩]، وذلك لاستخراج زيته واستخدامه فى تغذية الجنود والبحارة، وانتشرت زراعة أشجار الزيتون فى جميع المناطق[٢٢٠]، ولأن الباشا أراد توسيع نطاق زراعته لكونه من المحاصيل النافعة ووفيرة الإنتاج؛ فقد أمر بإرسال شتلاته من حديقة شبرا لزراعتها بأراضى الجفالك والعهد، حيث كلَّف رستم بك مدير جفالك نصف أول كفر الشيخ بغرس خمسة عشر ألف شتلة منه تم إرسالها إليه من حديقة شبرا[٢٢١]. ولحث الأهالى وتشجيعهم على زراعة أشجار الزيتون؛ أصدر أمره برفع المال المستحق عن الأراضى التى تُزرع بها أشجار الزيتون ثلاث سنوات ثم زاد المدة إلى خمس سنوات[٢٢٢]، كما رفع المال عن الأراضى التى لم تؤت ثمارها على جانب الديوان مدة أربع سنوات[٢٢٣].

ح- القنب:

أدخل محمد على باشا زراعة القنب إلى مصر، وتوسع فى زراعته ونجحت تلك الزراعة نجاحًا باهرًا، وكان هدفه من التوسع فى زراعته هو إنتاج الحبال لأغراض الصناعة وخدمة الأسطول[٢٢٤]، كما أحضر تقاوى التيل من بر الشام للإكثار من زراعته فى مصر لنفس السبب، وأمر بحفظ التقاوى لحين زراعتها كما أوصى أهل الخبرة[٢٢٥]. وفى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م فوض الباشا أحد الفرنسيين فى تعليم الفلاحين زراعة القنب[٢٢٦]، وأصدر أمره بالاهتمام بزراعته والإكثار منه[٢٢٧]، وأمر ناظر الشونة بصرف مبلغ خمسة آلاف قرش للقبطان عثمان الأونيه لى لإحضار تقاوى القنب من بلاده، ويحضر أيضًا مزارعين من هناك لزراعتها[٢٢٨].

كما كان ينتج منه فى نفس الوقت العقار المخدر الذى يسمى الحشيش[٢٢٩]، ومنع الباشا زراعته تمامًا لمَّا رأى أن الناس قد ابتلوا بشربه، وأصابتهم العلل المختلفة جرَّاء إدمان شربه، ومن بينهم موظفي الميرى مما أثر كثيرًا على أدائهم للخدمات المنوطة بهم، فأصدر أمره فى ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٥٣هـ/١٤ فبراير سنة ١٨٣٨م إلى مديرى الوجهين القبلى والبحرى بمنع زراعته ومعاقبة منْ يزرعه بغرامة قدرها خمسمائة قرش، وضرورة قلع المزروع منه من الأرض[٢٣٠].

ط- زراعة الأشجار:

توسع محمد على باشا فى زراعة الأشجار الخشبية فى أنحاء مصر على ضفاف الترع والقنوات وعلى رؤوس الأراضى والحقول وأمام المنازل، حيث تُستخدم أخشاب تلك الأشجار فى بناء الأسطول والمراكب وفى إقامة السواقى وكافة الآلات الزراعية[٢٣١]، كما استدعى بعض ذوى الخبرة فى أصول غرس الأشجار؛ للتشاور معهم في غرس بركة الأزبكية المزمع ردمها وتحويلها إلى منتزه، فجعل حولها صفوفًا من الأشجار[٢٣٢].

وكان يستحث الأهالى على زراعة شجر الصفصاف، وأناط بالضباط الإشراف على عملية تشذيبها؛ لما لخشب هذه الشجرة من فائدة في صناعة البارود[٢٣٣]، كما أمر بزراعة أشجار السنط لتيسير صناعة الفحم من خشبه[٢٣٤]، وأمر بعدم المطالبة بالمال من الأراضى المزروعة بأشجار السنط تشجيعًا على الإكثار من زراعته[٢٣٥]، كما أمر بمنح الأرض لكل منْ يستصلح أرضًا بورًا بغرس أشجار فيها، وتُعفى من المال وذلك تشجيعًا لزراعة الأشجار[٢٣٦]، كما ساعد الأهالى على بيع أخشابها إلى التجار وقبض ثمنها نقدًا[٢٣٧].

وفى سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م أصدر أمرًا بتوزيع الأشجار والبذور التي أُحضرت من أوروبا على حدائق شبرا، وأن يكون معها تعليمات زراعتها ورعايتها بعد ترجمتها إلى العربية(٢٣٨)، وأمر بغرس أشجار اللبخ على جانبي ترعة المحمودية حتى الإسكندرية(٢٣٩)، كما صدر أمره أيضًا فى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م بزراعة سبعين ألف عقلة شجرة لبخ بالمحلة ونبروه، وأمر بجلب أشجار الرمان والفستق من أورفه بتركيا لزراعتها بمصر(٢٤٠)، وكذلك أمر فى سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م بحفظ أربعة آلاف أوقية من تقاوى شجر السرو الواردة من الشام لحين حلول أوان زراعتها فيتم توزيعها على المديريات(٢٤١).

ى- التجارب الزراعية:

أمر محمد على باشا بإجراء كثير من التجارب الزراعية على زراعة المحاصيل الأجنبية فى مصر، حيث طلب من مدير الجفالك تجربة زراعة تقاوى الفول السنارى بمديرية المحلة(٢٤٢)، كما أمر مدير ديوان عموم الجفالك والعهد بأن يعرض عليه نتيجة تجربة زراعة القطن السيلانى، من حيث عدد الفدادين التى زرعها بالصنف المذكور، ومقدار المحصول الناتج من ذلك(٢٤٣)، وكذلك مقدار المحصول الناتج عن تجربة زراعة تقاوى القطن السنارى الذى تم زراعته فى أوقات مختلفة(٢٤٤).

وأحضر تقاوى التيل من الخارج لتجربة زراعته فى مصر بعد أن قلت زراعته بها(٢٤٥)، وأمر بتجربة زراعة الأرز الوارد من أوروبا بمعرفة أرتين بك فى جفالك الشرقية(٢٤٦). كما حث الفلاحين على تجربة زراعة القمح البروسوى لنفعه ووفرة محصوله، وضبط تاريخ زراعته وريه وخدمته على الوجه المطلوب، وطلب إبلاغه بمقدار المحصول الناتج(٢٤٧)، بالإضافة إلى تجربة زراعة القمح الروسى(٢٤٨)، وأمر سليمان أفندى ناظر شبرا بتجربة زراعة القمح الفرنسي(٢٤٩)، كما أجرى التجارب على زراعة القمح الحجازى، وتابع بنفسه المحصول الناتج عنه(٢٥٠)، وقد أمر ناظر شبرا بتجربة زراعة تقاوى الشعير الواردة من النمسا(٢٥١)، كما أمر مدير جفالك الشرقية باختيار عشرة أفدنه لتجربة زراعة الكتان البلجيكى على أن يزرع أردب واحد فى كل فدان، ويجمع المحصول ويعرض عليه الفرق بين الكتان المصرى والبلجيكى(٢٥٢)، وأمر أيضًا بإحضار سبعة وثلاثين أردبًا من تقاوى البرسيم الحجازى لتجربة زراعته، حيث علم من أطباء المواشى أنه ينفع فى تسمين المواشى الهزيلة ونتاجها، كما أنه ينتج محصولاً لمدة سبع سنوات(٢٥٣).

وفى ظل مساعيه لإجراء التجارب الزراعية بحديقة شبرا؛ أصدر أمره إلى أمين جمرك الإسكندرية باستيراد خمسة عشرة فسيلة من شجر الصنوبر، وعشرة فسائل من شجر البطم، وخمس من شجر البرقوق الإنجليزى، وخمس من برقوق جنكار من جزيرة ساقز، وإرسالها إلى حديقة شبرا(٢٥٤)، كما كلف إبراهيم حقى وكيل التجارة باستانبول بإرسال خمسمائة فسيلة من شجر البرقوق الأحمر المسمى عين البقر، وألف فسيلة من شجر البرقوق الأصفر المسمى بابن آوى، وخمسمائة فسيلة من شجر البرقوق الأصفر العادى لزراعتها بحديقة شبرا(٢٥٥)، وأمر محافظ السويس بإحضار مائتى شجيرة كمثرى من الطور، وإرسالها إلى يوسف أغا ناظر الوادى لزراعتها هناك(٢٥٦).

١٢- مكافحة الآفات الزراعية:

شجع محمد على باشا الفلاحين على إبادة الآفات الزراعية فأمر بإبادة الفئران حتى لا تضر بالزراعة والمحاصيل، مقررًا أن يُعطى أجر من اثنين إلى أربعة بارة عن كل فأر يُقتل، وأمر بمقاومة الجراد عند ظهوره قبل شروق الشمس وإبادته، وكان لا يقبل أي عذر أيًا كان إذا انتشر الجراد أو أحدث أقل تلف بالمزروعات[٢٥٧]، وأكد على ضرورة القضاء على جميع حشراته المتساقطة فى شتى الجهات[٢٥٨]، وأمر بتعيين رجال مخصوصين للقضاء عليه لحماية المزروعات من ضرره[٢٥٩]، وقرر صرف مكافأة قدرها عشرين بارة عن كل أوقية جراد للأنفار القائمين على ذلك[٢٦٠]، كما كان يتم الاستعانة بعساكر الجهادية فى إبادة الجراد[٢٦١]، وقد لاحظ محمد على باشا عندما كان فى حديقة الخواجه بسترين ليلاً وجود الجراد هناك، وأنه تم جمع الأنفار وقاموا بإحراق الجراد بالمشاعل حيث أنه لا يطير ليلاً، فأمر بالقضاء عليه إذا ظهر فى أي مكان بنفس الطريقة[٢٦٢].

وكانت الخنازير البرية أحد الآفات التى تضر بالزراعة وتكثر فى نواحى الوجهين البحرى والقبلى، ويرجع انتشارها إلى عدم مطاردة الصيادين لها لدنسها، ومن عادتها الانسياب فى حقول الذرة والفتك بها[٢٦٣]، وللقضاء عليها تم تكليف أحد الضباط وبرفقته مجموعة من الجنود بكل ناحية لقتلها[٢٦٤]، وأحيانًا كان يتم الاستعانة بالأهالى فى القضاء عليها، حينما تنتشر فى مزارع الأرز[٢٦٥].

كما كانت الحشائش الضارة تنمو فى المحاصيل الزراعية وتضر بإنباتها؛ فأمر الباشا بتنقيتها من المحاصيل المزروعة بل وأكد على تنظيف التقاوى منها قبل زراعتها أيضًا، حيث أمر بجمع الأطفال لتنظيف الكتان المزروع من حشائش القرلة الضارة على أن تُخصص لهم أجرة مناسبة، وأكد عليهم بتنظيف تقاويه أيضًا قبل زراعتها[٢٦٦]، كما أمر بتنقية حشائش الدنيبة من الأرز؛ وتنقية تقاوى الأرز بالغربال قبل زراعتها؛ وذلك للحصول على محصول جيد ووافر من الأرز[٢٦٧]، هذا إلى جانب تنقية الحشائش الضارة مثل الريس والقضاب وغيرها من المزروعات حيث تتسبب فى قلة المحصول[٢٦٨].

١٣- الاهتمام بالثروة الحيوانية:

تُعد الثروة الحيوانية بمثابة روح الزراعة فى القطر المصرى؛ ولذلك سعى محمد على باشا إلى زيادة أعداد الماشية بها، فأمر بالاتفاق مع التجار على جلب الماشية من كردفان ببلاد السودان[٢٦٩]، وأمر مدير الجفالك بإرسال هذه الحيوانات إلى إمبابه وتعيين شخص لتوزيعها على النواحى بحسب الحاجة، والتأكيد على نظار الجفالك برعايتها[٢٧٠]، وعلفها وتسمينها بالبرسيم لدى ورودها حتى تكتسب القوة لتبديد الضعف الذى أصابها أثناء الطريق، لاستخدامها فى الزراعة[٢٧١].

وأمر مفتشى ومديرى الجفالك والعهد برعاية المواشى، وتقديم كشف بحالتها مرة كل خمسة عشر يومًا، ومعاقبة منْ يتسببون فى نفوقها بتحصيل أثمان الحيوانات النافقة منهم[٢٧٢]، كما أكد على تسقيف حظائر المواشى لحمايتها من البرد والمطر مع حلول موسم الشتاء، وإحضار الأخشاب اللازمة لذلك من الإسكندرية أو المحروسة[٢٧٣]، وأحضر أحد البنائين من فرنسا لتعليم الأهالى بناء حظائر المواشى[٢٧٤]، كما جلب البغال من طرسوس وأمر بتوزيعها على النواحى[٢٧٥]، وجلب الحمير من قبرص والشام لتخصيب إناث الخيل بقسم شباسات[٢٧٦]، وكان يشترى الخيول العربية الأصيلة التى يحضرها بعض شيوخ العرب من غزة[٢٧٧].

أكد محمد على باشا فى قانون سياسة الفلاحة الذى أصدره فى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م على عدم ذبح صغار وإناث المواشى، فمنع الجزارين والفلاحين بالقرى من ذبح إناث المواشى وصغارها ما دون ثلاث سنوات من غير عذر، وعاقب منْ يفعل ذلك بالضرب مائة كرباج فى المرة الأولى، ومائتى كرباج فى الثانية(٢٧٨)، كما أمر بإرضاع صغار الماشية بلبن أمهاتها لتسمينهم(٢٧٩). كما اهتم الباشا بزيادة الإنتاج الحيوانى فسعى لتربية وتسمين المواشى، حيث شارك اليوزباشى حسين أفندى فى تسمين خمسمائة بقرة فى أبعادية لوقين بمديرية البحيرة بغرض التوالد وزيادة الإنتاج الحيوانى(٢٨٠)، وكان يهتم بإنشاء مزارع تسمين العجول حيث خصص لذلك أبعادية مساحتها خمسمائة فدان بجفالك البحيرة، ثم زاد مساحتها بعد ذلك إلى ثمانمائة فدان وجمع فيها الأنفار من مختلف الجهات، وعين بها ثلاثين كلافًا من المنوفية وثلاثين نفرًا حراثًا من البحيرة لخدمة المواشى والأبعادية المذكورة(٢٨١). وكان يتابع نسبة النتاج الحيوانى بنفسه(٢٨٢)، كما قرر منح مكافأة قدرها عشرة قروش للكلافين عن كل رأس يحسنون تربيته من نتاج المواشى(٢٨٣).

حث محمد على باشا الأهالى على الاهتمام بالمواشى وعلاج المريض منها وإرساله إلى المستشفى وأمر بمعاقبة منْ يتسبب فى تأخير إرسالها للعلاج بالضرب مائة نبوت عن كل يوم تأخير(٢٨٤)، وتفتيش الإطباء البيطريين على الاسطبلات يوميًا بصفة دورية(٢٨٥)، وفرز المواشى المسنة والمريضة مرة كل ستة أشهر، وبيعها بحضور ناظر المواشى وشراء بدلاً منها(٢٨٦)، كما أكد على أن يُعطى للحيوانات الشغالة على الدوام نصف عليقها فول والنصف الآخر شعير، ويُعطى لها كل يومين أوقية ملح طعام وتُعطى المواشى الهزيلة أوقية من ملح الطعام يوميًا، ويُقدم لها البرسيم الحجازى على قدر الإمكان(٢٨٧)، ومنع أن تشرب الحيوانات من المياه الراكدة فى البرك والمستنقعات، وضرورة أن تشرب من المياه النظيفة(٢٨٨)، وأمر بتنفيذ ما أوصى به أهل الخبرة من عدم ربط أجناس الحيوانات مع بعضها فى مكان واحد؛ لأن ذلك يصيبها بالمرض(٢٨٩).

ولحمايتها من النفوق أمر بإجراء تجربة فى عدة قرى علم بأنها تفيد فى عدم نفوقها، وهي كى المواشي السليمة من أحد الأذنين ومن تحت الحلق حتى تلك الأذن(٢٩٠). كما أمر بإجراء الحجامة عليها حيث ثبت نفعها فى الحد من نفوقها(٢٩١)، وأمر بصناعة مضخات وإرسالها إلى المديريات لاستعمالها فى إجراء الحجامة(٢٩٢).

وأمر بتعيين ضباط من الأسطول بالقرى للاستعانة بهم فى متابعة حالة الحيوانات الموجودة بها وإرسال التقارير عنها(٢٩٣)، كما أمر باستخراج كشف كل خمسة عشر يومًا بالمواشى النافقة، ومكافأة من يعتنون بالمواشى بقرشين عن كل رأس، ومعاقبة منْ يتسببون فى نفوقها بالضرب وتكبيلهم بالسلاسل مع الشغل فى مديرياتهم مدة ثلاث سنوات عبرة لغيرهم(٢٩٤). وأمر بإنشاء المستشفيات لعلاج المواشى، حيث وافق على إنشاء مستشفى فى مديرية قرى الأرز ببحر الشرق، بموجب المقايسة التى صدَّق عليها ديوان المدارس، والتي بلغت تكلفتها سبعة آلاف وثمانمائة وواحد وثمانين قرشًا وسبع بارة(٢٩٥).

كما اهتم بتربية الأغنام فجلب إلى مصر قطعانًا من أغنام المارينوس الشهيرة بجودة صوفها، فأمر مدير الجفالك بطلب الأغنام الأسبانية من محمد أفندى ناظر الأغنام فى دمنهور(٢٩٦)، كما وفر لها المراعى الطبيعية لتسمينها وزيادة نتاجها(٢٩٧)، وتابع بنفسه معدلات النفوق ونسبة النتاج الحاصل منها(٢٩٨)، واهتم بتربية الدواجن(٢٩٩)، وكان يتابع

عملية تفريخ البيض بنفسه، ويطلب بيانًا بأعداد البيض الذى يتم تفريخه[٣٠٠].

١٤- العمالة الزراعية والتصدى لظاهرة التسحب (الهروب):

أصدر محمد على باشا أمرًا فى سنة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م بإجراء تعداد سكانى للقرى بالريف المصرى؛ لفرض الضرائب وتجنيد الأهالى بالجيش[٣٠١]، وكان يرى أن مصلحة الجفالك تتوقف على معرفة التعداد الصحيح، وكان يراجع دفاتر التعداد بنفسه ويعاقب المسئول إذا ظهر أي خطأ فى إجراء التعداد[٣٠٢]، وأقر عقوبة الإعدام على منْ يتجاسر على إخفاء الأهالى[٣٠٣]. وقرر مكافأة لكل منْ يبلغ عن زيادة فى التعداد بعد إجرائه بواقع عشرة قروش عن كل نسمة[٣٠٤].

لقد أدى تذمر الفلاحون من العمل الإجبارى فى حفر الترع وتطهيرها وتقوية جسورها أثناء الفيضان[٣٠٥]، وكذلك من التجنيد الإجبارى فى الجيش، إلى هروبهم من القرى، وإعاقة أنفسهم بقطع الأصابع والإصابة بالعمى وغير ذلك من الطرق المختلفة، وكانت الحكومة تختار أيام مثل الأعياد لجمع العسكر؛ حيث كان الفلاحون يتواجدون فى مثل هذه الأيام عن الأيام الأخرى[٣٠٦]، كما كان الكثير منهم يهربون لسوء المعاملة، أو لسوء حالتهم الاقتصادية وعدم قدرتهم على دفع الضرائب المطلوبة منهم، لكن محمد على باشا اتخذ كافة السبل للحد من تلك الظاهرة لسير المصالح والأشغال، وطلب الأنفار من السودان لاستخدامهم فى أعمال الحرث والزرع[٣٠٧].

وأصدر أوامره فى ١٢ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٧ ابريل سنة ١٨٢٩م إلى نظار الأقسام وحكام الأخطاط ومشايخ البلاد بتعيين البصاصين للبحث والتفتيش عن الأنفار الهاربين، وإذا تم ضبط نفر منهم فى أي بلد؛ يُضرب ناظر البلدة مائة نبوت، ويدفع الأموال المستحقة على النفر الهارب، ويدفع غرامة قدرها مائة قرش للبصاص ويُعزل بعد ذلك ويُرسل إلى ليمان الإسكندرية مدى الحياة، وفى حالة عدم وجود ناظر بتلك البلدة؛ يُضرب شيخ البلد مائة نبوت ويدفع غرامة قدرها مائة قرش للبصاص[٣٠٨].

ولما كان هروب الفلاحين له أكبر الضرر على مصلحة الزراعة والفلاحة، وكانت رغبة محمد على باشا تتمثل فى ملاحقة هؤلاء الفارين وإعادتهم إلى بلادهم؛ فقد أصدر أمره إلى كافة الأقاليم البحرية والقبلية بضرورة إعادة الفارين إلى قراهم فى موعد غايته ثلاثين يومًا، وأمر بتنفيذ عقوبة الإعدام على منْ يهملون فى تنفيذ مقتضى أمره ويتسترون عليهم[٣٠٩].

إن نظام الاحتكار لم يلق قبولاً أو ترحيبًا من الفلاحين[٣١٠]، لذا فقد أدرك الباشا أن خير ضمان لاستمرار الفلاحين مُقْدِمِين بنشاط وحب على الزراعة؛ إنما هو باستفادتهم واثراؤهم منها وعدم إرهاقهم بالضرائب[٣١١]. فأعفى منْ يحترق محصول أرضه قضاءً وقدرًا من أداء مالها[٣١٢]، كما أعفى الأراضى التى يصيب محصولها الضرر من أداء مالها[٣١٣]، كما أكد على عدم اشتغال الفلاحين بالزراعة سخرة، وعدم التعدى عليهم بالضرب[٣١٤]، وأن تصرف لهم المؤنة الكافية أثناء عملهم فى الأشغال الزراعية المختلفة[٣١٥]، ونبه بعدم قلع زراعة الفلاحين من أطيانهم الموجودة بجوار معمل النيلة، لزراعة النيلة فيها لأن ذلك هو عين الغدر بهم[٣١٦]، كما أمر بتوزيع الأراضي على الأنفار الذين عادوا لقراهم لزراعتها وكسب قوت معيشتهم[٣١٧]، وأمر بأن يُصرف أجرة يومية لمن عاد منهم، وتوفير سبل الراحة لهم وإعطائهم الغلال بسعر رخيص[٣١٨]، وحذر من سوء معاملة الفلاحين، وسمح لهم بتقديم الشكاوى دون أي عائق[٣١٩].

١٥- الرعاية الصحية للفلاحين:

كانت العناية بالصحة العامة فى مقدمة اهتمامات محمد على باشا فألف مجلس الصحة[٣٢٠] للقيام على الشئون الصحية فى مصر[٣٢١]، وخير مثال يُضرب على رغبته فى المحافظة على صحة الأهالى، هو تفكيره فى إيجاد هيئة لها صبغة أجنبية موثوق بها يكون من اختصاصها تقرير ما تراه من الاحتياطات لمنع انتشار الأوبئة، أسوة بما كان متبعًا فى ذلك الوقت بالبلدان الأوروبية[٣٢٢].

وأصدر لائحة التفتيش الصحى بمديريات الوجه البحرى فى سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م[٣٢٣]، كما أمر بضرورة تطعيم الأطفال بالقرى ضد مرض الجدرى حين انتشر فى البلاد، وأبدى موافقته على القرار الصادر من شورى المعاونة فى ١١ ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ/١٣ مايو سنة ١٨٤٠م بضرب والد الطفل أو ولى أمره مائة كرباج؛ إذا مات الطفل من المرض بسبب عدم تطعيمه[٣٢٤]، كما أكد على مشايخ القرى بردم البرك والمستنقعات، وإزالة القاذورات والأماكن الباعثة على العفونة وانتشار الأمراض، وعاقب منْ يهمل منهم فى ذلك بالضرب خمسمائة نبوت، وإذا تكرر ذلك منهم يزج بهم إلى السجن[٣٢٥]، ولرعاية صحة الأهالى منع ذبح المواشى المريضة؛ لضرر لحمها على الصحة، وأمر بحرق جثثها حين تنفق دون تركها فى الساحات[٣٢٦].

١٦- القضاء على حوادث السرقة:

لما تولى محمد على باشا زمام الحكم ضرب بيد من حديد على الفوضى التى كانت سائدة فى البلاد ووطد الأمن فيها[٣٢٧]، ومن أجل حفظ المحاصيل وغيرها من السرقة؛ أصدر أمره إلى وكيل ناظر الجهادية بإرسال أنفار من الجهادية لحراسة محاصيل الغلال، وللمعاونة فى أشغال النواحى وفى كافة الشئون بنواحى الجفالك[٣٢٨].

وعندما ظهر نوع من اللصوص يحملون السلاح ويتعدون على الفلاحين بالمديريات ويسرقون أموالهم؛ أمر الباشا باتخاذ التدابير العاجلة لقمعهم[٣٢٩]، للقبض عليهم وضبط المسروقات؛ أمر بتعيين البصاصين للتحرى عنهم وضبط المسروقات، وأكد على أن تُعطى نصف المضبوطات للبصاص والنصف الآخر للميرى، وطلب تقديم تقرير كل عشرة أيام بالمسروقات المضبوطة[٣٣٠]، وكان يتم دق حرف اللام على كتف اللص الأيمن وفضحه بتعليق لافته فى رقبته فى حضور الناس عبرة لغيره[٣٣١]، وكان يتم إرسال منْ يصلح من اللصوص الأقوياء والأشداء إلى الجهادية، ومنْ لا يصلح منهم يُزج به إلى السجن[٣٣٢]. كما أصدر أمرًا بإرسال منْ يسرقون عليقة المواشى إلى ليمان الأسكندرية، ثم أمر بتشغيلهم فى الأبنية وسائر الأشغال وهم مقيدين ومسلسلين الأرجل بدلاً من إرسالهم إلى السجن، وذلك تأديبًا لهم وعبرة لغيرهم[٣٣٣]، ثم شدد العقوبة إلى السجن المؤبد ووضع مكافأة قدرها خمسين قرشًا لمنْ يبلغون عن لصوص عليقة المواشى[٣٣٤].

١٧- ضبط سوق العملة بين الأهالى:

استمرت العملة فى اضطراب فترة طويلة من حكم محمد على باشا، إذ كان المضاربون يجلبونها من استانبول والبلاد الأوروبية، ويبيعونها بأسعار مرتفعة، ولذا كانت الحكومة تقرر تسعيرة خاصة بالعملة، ليتم رواجها فى السوق التجارية بمقتضاها، ولكن هذه التسعيرة لم تكن تُتبع، واستمر الأمر هكذا بين الحكومة من جهة، والمضاربين من جهة أخرى، إلى أن حاول الباشا تثبيتها ولكنها لم تسلم من تطرق عوامل الفوضى

إليها، وقام بسك العملة المصرية وعيارها أقل من عيار العملة الأجنبية، وكان يتفق مع متعهدين يوردون إليه العملة الأجنبية والفضة والذهب لاستخدامها في ذلك، وإذا قدم أحدهم لدار السكة فضة أو ذهب مزيف عُوقب بالنفى إلى السودان مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، كما عاقب من يزيف العملة ويروجها بأسعار تخالف تسعيرة الحكومة بالطرد من البلاد سواء كان مصريًا أو أجنبيًا ويمهله ثلاثة أشهر يتحتم عليه الرحيل بعدها(٣٣٥).

وكانت العملة المصرية تختفى أحيانًا من الأسواق وتحل محلها عملة استانبول، مما أقلق محمد على باشا وجعله يبذل شتى الجهود لوقف تسرب نقد استانبول إلى مصر وعدم تسرب العملة المصرية من البلاد(٣٣٦)، كما جمع كل ما كان متداولاً من العملة التركية الناقصة عن العيار والمزيفة، لما لها ضرر بليغ على الاقتصاد(٣٣٧)، وحدد سعر العملة ومنع تداول الأهالى لها بزيادة عن هذا السعر(٣٣٨)، وأمر بمنع تداول سكة استانبول الفضية بسعر زائد عن فئاتها بالنسبة للسكة المصرية(٣٣٩)، كما أمر بالتفتيش على صرافى الخزينة، وإرسال المخالفين منهم إلى السجن مدى الحياة؛ فى حالة تعاملهم بأجناس النقود المخالفة للسكة المصرية(٣٤٠).

Abstract

Muhammad Ali Pasha's agricultural policy in Egypt in the light of the Ottoman Turkish documents

By Wajeeh Mahmoud Abdel Majid Saad

The study deals with Muhammad Ali Pasha's agricultural policy in Egypt in the light of the Ottoman Turkish documents. It aims to identify the efforts of Mohamed Ali Pasha, the Governor of Egypt, in promoting agriculture in Egypt through the historical facts mentioned in this document. The study followed the historical approach in studying the contents of the documents and working on linking the facts and the information contained in them to the role played by Muhammad Ali Pasha in the promotion of agriculture.

In his study, the researcher relied mainly on the Turkish Ottoman documents in the Archives Unit, Algafalik (farms) and Alohad (trusts) Diwan, and some other archive units, which were kept at the National Documents House in Cairo, dealing with the correspondence sent by Mohamed Ali Pasha to Egypt's directors and contractors in order to increase agricultural land and agricultural production Which has had a positive impact on increasing national income and raising the standard of living of the people and farmers through the entry of the European market and trade crops, which has achieved great popularity and demand.

The researcher examined a large number of these documents to extract the information contained in them and link them together and rely on them in conducting the study. The researcher also relied on some Arab and foreign references to support the study.

The study concluded that the Turkish Ottoman documents are considered to be the most important sources of historical writing, and they showed the policy of Muhammad Ali Pasha and his efforts to promote agriculture in Egypt after being neglected and his efforts to increase the agricultural land in Egypt by improving the means of irrigation and reclamation of land, In agriculture and the experience of cultivating new strains of crops and abolishing the system of commitment that led to the delay of the agricultural renaissance and the loss of farmers' rights.

The researchers of the Turkish language learners must continue the march to uncover many facts and information contained in those documents, which boast the role of the various archives.

الهوامش

(1) Çetin, Atillâ, Kavalalı mehmet Ali Paşa'nın Mısır Valiliği Osmanlı Belgelerine Göre, Fatih Ofest, İstanbul, 1998, s.28.

(2) Altundağ, Şinasi, Kavalalı mehmet Ali Paşa İsyanı ve Mısır Meselesi (1831-1841), 1. Kısım, 2. Baskı, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1988, s.21.

(3) Kenny, Lorne M., Ali Mubarak: nineteenth Century Egyptian Educator and

Administrator, Middle East Journal, vol. 21, No.1, (Winter 1967), p.35.

(4) Altundağ,Şinasi, Kavalalı mehmet Ali Paşa İsyanı Esnasında Namık Paşanın Yardım Talep Etmek Üzere 1832 Senesinde Memuriyet-i Mahsusa ile Londraya Gönderilmesi, Belleten, Cilt:VI, Türk Tarih Kurumu, Sayı:23-24, Temmuz 1942, s.230,231.

(5) Sarıcaoğlu,Mehmet Esat, Malî Tarih Açısından Osmanlı Devletinde Merkez Taşra İlişkileri (II. Mahmut Döneminde Edirne Örneği), T.C. Kültür Bakanlığı, Ankara, 2001, s.46.

(6) Smith, J.V.C. ,A pilgrimage to Egypt, Boston Gould and Lincolin, Washington, 1852, p.381.

(٧) زكى، عبد الرحمن، محمد على وعصره، دار الكتاب العربى، القاهرة: مطبعة وادى النيل، ١٢٩٢ه، ص٣١.

(٨) شرف، عبد الرحمن، تاريخ دولت عثمانية، جلد١، طبع ثانى، استانبول، ١٣١٥هـ، ص٣٣٤،٣٣٥.

(9) Aksun,Ziya Nur, Osmanlı Tarihi, 3.cilt, Ötüken Neşriyat A.Ş., İstanbul, 1994, s.70.

(10) Hoskins, Halford L., Some Recent Works on Mohamed Ali and Modern Egypt, the Journal of Modern History, vol.4, no.1, The University of Chicago Press, Mar. 1932, p.100.

(١١) عمر، يحيى عبد العزيز، تطور التشريع المصرى فى مجال الأرشيف (١٨٠٥-١٩٩٨)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م، ص٦٧.

(12) Teoman,Özgür, Kaymak, Muammer, Commercial Agriculture and Economic Change in the Ottoman Empire during the nineteenth Century: Acomparison of Raw Cotton Production in Western Anatolia and Egypt, the Journal of Peasant Studies, vol.35, no.2,April 2008, p.323.

(13) Fadlurresûl, Muhammed, Tercüme A. Faruk Meyan, Tashîh'ül Mesail Vesikalarla Vehhabiliğin İç Yüzü, Berekat Yayınevi, İstanbul,1976, s.385.

(14) Şeker,Fatih M., Osmanlılar ve Vehhâbîlik Hüseyin Kazım Kadri'nin Vehhâbîlik Risâlesi, 1.baskı, Dergâh Yayınları, İstanbul, 2007, s.178.

(15) Yılmaz,Ömer Faruk, Belgelerle Osmanlı Tarihi, Cilt 3., 1. Baskı, Osmanlı Yayınevi, İstanbul, 1999, s.294.

(16) Mikhail, Alan, Nature and Empire im Ottoman Egypt: anvironmental history, Cambridge University Press, First Published, 2011, p.160.

(١٧) البيطار، عبد الرزاق، حلية البشر فى القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، الجزء الأول، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣م، ص١٢٤١.

(١٨) مخلوف، ماجدة، تقرير عثمانى عن حالة مصر الاقتصادية والعسكرية فى عهد محمد على باشا، بحث منشور بحولية الروزنامة المصرية للوثائق، دورية سنوية محكمة، إصدار دار الوثائق القومية، العدد الثالث ٢٠٠٥، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م، ص٥١١.

(19) Hamont, P.N., L'Egypte Sous Mehemet Ali, Tome Premier, Paris,1843,p.153 .

(٢٠) الوكيل، حمدى، ملكية الأراضى الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٧م، ص٢٢٧.

(٢١) نجم، زين العابدين شمس الدين، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م، ط١، القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٨م، ص٣١.

(٢٢) الشلق، أحمد زكريا، وآخرون، محمد على وعصره، ط٢، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م، ص٥٦.

(٢٣) الرزق: جمع رزقة وهى الأراضى التى كان ينعم بها السلاطين على بعض الناس يتصرفون فيها كيف شاءوا، وهذه الأراضى معفاة من الضرائب ولذلك تُسمى رزقة بلا مال، وكان ديوان الروزنامة يعطى المنعم عليهم بمثل هذه الأراضى تقسيطًا أو سند تمليك يخوله ملكها ملكًا مطلقًا والتصرف فيها. (الرافعى، عبد الرحمن، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج١، مصر: مطبعة النهضة، ١٩٢٩م، ص٣٠).

(٢٤) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢٥) إبراهيم باشا: وُلد فى سنة ١٢٠٤ه/١٧٨٩م بمدينة قوله بعد سنتين من زواج أبيه بقريبة حاكم بروسته الذى رباه، ولما بلغ ست عشرة عامًا اشتغل بالأمور الحربية والسياسية فقاد الجيش وساس الأقاليم، كان يعرف الفارسية والتركية والعربية وعالمًا بتاريخ البلاد الشرقية، وتولى الحكم بعد تنازل أبيه سنة ١٢٦٥ه/١٨٤٨م، فساس البلاد بإنفاذ القوانين وأحكام النظام، وعنى بأمور الفلاحة وتقدمها فى مصر علمًا منه بأنها بلاد زراعية محضة، ولكنه لم يطل زمان حكمه فأدركه الأجل فى عام ١٢٦٥هـ فكانت مدة حكمه أحد عشر شهرًا وحياته اثنين وستين عامًا تقريبًا. (الحكيم، محمد درى، النخبة الدرية فى مآثر العائلة المحمدية العلوية، ط١، مصر: بولاق، المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٠٧هـ، ص١٧).

(٢٦) التاريع: والجمع تواريع وتراييع وهى دفاتر المساحة، وكان نظام لحصر مساحة الأطيان. (حنين، جرجس، الأطيان والضرائب في القطر المصرى، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م ، ص١١٣).

(٢٧) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩م، ص٣٦.

(٢٨) طوسون، عمر، مالية مصر من الفراعنة إلى الآن، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٠م ، ص٢٩١.

(٢٩) الوكيل، حمدى، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٣٠) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٥٥.

(٣١) غربال، محمد شفيق، محمد على الكبير، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م، ص٩٧.

(٣٢) طوسون، عمر، مالية مصر من الفراعنة إلى الآن، مرجع سابق، ص٢٩١.

(٣٣) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣٤) الأيوبى، الياس، تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩، المجلد الأول، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣م، ص٧٥.

(٣٥) عبد الله، أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤م، ص١٢٨،١٢٩.

(٣٦) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٧٢.

(٣٧) ضريبة المال الميرى: من أهم الضرائب المباشرة، وكانت تُفرض على الأراضى الزراعية التى وُزعت على الفلاحين من الأهالى للانتفاع بها عند مسح البلاد فى عام ١٨١٣م، وكانت قيمتها تختلف تبعًا لجودة الأرض وسهولة ريها، وكان محمد على باشا يعين مقدار الميرى المطلوب وقت المحصول فى كل سنة. (شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٧٢).

(٣٨) طوسون، عمر، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٣٩) فارجيت، جى، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، القاهرة: المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م، ص١١٢.

(40) Mengin, M. Felix, Histoire de L'Egypte Sous Le Gouvernement de Mohammed Ali, Tome Premier, Paris, 1823, p.330.

(٤١) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٧٢.

(٤٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/★/ ك.أ ٠٠١٣٥٧-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٥١هـ.

(٤٣) الرافعى، عبد الرحمن، عصر محمد على، ط ٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م ط ٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م، ص٥٣١.
(٤٤) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع ترتيب وظائف، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٥-٠٠٠٢٠، ص٢٤٣،٢٤٤.
(٤٥) ثابت، كريم، محمد على، ط٢، القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٤٣م، ص٨١.
(٤٦) عبد الله، أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٥٥.
(٤٧) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٩٠.
(٤٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/★/ ك.أ ٠٠١٢٦٤-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢١ محرم سنة١٢٥٣هـ.
(٤٩) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٠٢٠، ص٦٠.
(٥٠) الوكيل، حمدى، مرجع سابق، ص٥٤٠.
(٥١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٧٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨٣ بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٦١هـ.
(٥٢) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٥٦.
(٥٣) الحتة، أحمد أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى فى القرن التاسع عشر، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢م، ص٤٥.
(٥٤) لاين، ادوارد وليم، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر ما بين ١٨٣٣-١٨٣٥)، ترجمة سهير دسوم، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٩م، ص١٣٧.
(٥٥) الحتة، أحمد أحمد، مرجع سابق، ص٤٣.
(٥٦) ثابت، كريم مرجع سابق، ص٢٨١.
(٥٧) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٠٢٠، ص١٦٠.
(58) Teoman, Özgür, Kaymak, Muammer, Commercial Agriculture and Economic Change in the Ottoman Empire during the nineteenth Century: Acomparison of Raw Cotton Production in Western Anatolia and Egypt, op.cit, p.326.
(٥٩) عبد الله، ةأمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٥٢،٢٩١.
(60) Altundağ, Şinasi, Kavalalı mehmet Ali Paşanın Suriyede Hakimiyeti Esnasında Tatbik Ettiği İdare Tarzı, a.g.e., s.239.
(٦١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ ☾/ ك.أ ٠٠٢٨١٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٨ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٢٥٧هـ.
(٦٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨١٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٦ بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٥٧هـ.
(٦٣) ثابت، كريم، مرجع سابق، ص٢٨٠.
(٦٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٠٩-٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٥٢هـ.
(٦٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٤٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٠هـ.
(٦٦) الوكيل، حمدى، مرجع سابق، ص٦٤١.
(٦٧) زكى، إبراهيم، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على، المطبعة العصرية بمصر، بدون تاريخ، ص١٢٦.
(٦٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٣٠٣-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٥١هـ.
(٦٩) ج.م.ع/ د.و/ محافظ الأبحاث/ محفظة رقم ٥١/ وثيقة ٧١٦ معية تركى بتاريخ ٤ رجب سنة

١٢٥٢هـ.

(٧٠) عبد الملك، حليم، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٤٩م، ص٢٢.

(٧١) شلبى، على، الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧-١٨٩١، ط١، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م، ص ٤٥،٤٦.

(٧٢) يُقصد بمرتبات الزراعة الصيفية والشتوية المحاصيل المحدد زراعتها سواء فى فصل الصيف أو الشتاء.

(٧٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٣٠٢٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٢٦٣هـ.

(٧٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٣٠٥٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٦ بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٢٦٣هـ.

(٧٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٦٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٣ بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٦١هـ.

(٧٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٧٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٧٤ بتاريخ ١٣ جمادى االآخر سنة ١٢٦١هـ.

(٧٧) الحتة، أحمد أحمد، مرجع سابق، ص٤٤.

(٧٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٢٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٣٢ بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٥٨هـ.

(٧٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٥١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١ بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٦٠هـ.

(٨٠) التنبيل: غمر الأرض بماء النيل المحمل بالطمى.

(٨١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨١٥-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٦ بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٢٥٧هـ.

(٨٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨١٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٠ بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧هـ.

(٨٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٣٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٥٩هـ.

(٨٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٣٠٠٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٧٣ بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٦٢هـ.

(٨٥) عبد الله، أمين مصطفى عفيفى مرجع سابق، ص٥٣.

(٨٦) ثابت، كريم، محمد على، مرجع سابق، ص٧٣،٧٤.

(٨٧) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٥٦٢-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٤٩هـ.

(٨٨) ج.م.ع/ د.و/ محفظة الميهى/ ملف رقم ١/ وثيقة رقم ١ بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٢٣١هـ.

(٨٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٨١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٦ بتاريخ ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٩٠) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٤٠.

(٩١) محمود، عبد المنصف، محمد على الكبير، ط١، القاهرة، ١٩٤٩م، ص١٧١.

(٩٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٢٨٢١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٣ بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٥٨هـ.

(٩٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٢/ ك.أ ٠٠٣٠٤١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٧٧ بتاريخ ٦ جمادى الآخر سنة ١٢٦٣هـ.

(٩٤) القصابية أو الجرافة هي آلة زراعية تُستخدم فى تمهيد الأرض أي تسوية المرتفع منها بالمنخفض

لتجهيزها للزراعة.(حنين، جرجس، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، مرجع سابق، ص١٧٦)

(٩٥) سامى، أمين، تقويم النيل وعصر محمد على باشا، مجلد٢، ج٢، ط١، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨م، ص٤٢٣.

(٩٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٣٠٠١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٢ بتاريخ ٤ محرم سنة ١٢٦٢هـ.

(٩٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٦٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٢٧ بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٦١هـ.

(٩٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٣٠٢٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٠١ بتاريخ ٢٠ رمضان سنة ١٢٦٣هـ.

(99) Weigall, E. P. Brome, A history of Events in Egypt from 1798-1914, William Blackwood and sons, Edinburgh and London, 1915, p.72.

(١٠٠) البطريق، عبد الحميد، عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص٦١.

(101) Batou, Jean, L'Egypte de Muhammad Ali Pouvoir Politique et developpement economique, annales. Histoire, Sciences Sociales, 46e Annee, No. 2 (Mar.-Apr., 1991), p.407.

(102) Owen, Roger, The Middle East in The World Economy 1800-1914, I.B. Tauris, London, 2009, pp.221,222.

(١٠٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٣٠١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١ بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٢٦٢هـ.

(١٠٤) الحتة، أحمد أحمد مرجع سابق، ص٥١.

(١٠٥) السهم، سامى سليمان محمد، التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص١٤٨.

(١٠٦) صبحى، أحمس حسن، محمد على باشا على عرش مصر، ط١، القاهرة: دار الكتب العلمية للتوزيع والنشر، ٢٠١٠م، ص٢١.

(١٠٧) الأيوبى، الياس، تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩، مرجع سابق، ص٧٧.

(١٠٨) غيور، منير، عثمان، أحمد، محمد على باشا عودة الذاكرة المصرية، القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠١١م، ص١٣٠.

(١٠٩) صبحى، أحمس حسن، مرجع سابق، ص٢٢.

(110) Mikhail, Alan, Nature and Empire im Ottoman Egypt: anvironmental history, op.cit, p.256.

(١١١) الديهى، نشأت، محمد على باشا بدايات قاسية ومجد عظيم، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، ٢٠٠٩م، ص١١٤،١١٥.

(١١٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٣٥٧-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٥١هـ.

(١١٣) الأيوبى، الياس، مرجع سابق، ص٧٨.

(١١٤) قطاوى، رينيه، قطاوى، جورج، محمد على وأوروبا، ترجمة الفريد يلوز، ط٢، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م، ص١٩٧.

(١١٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٣٠١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٦٢هـ.

(١١٦) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص٥.

(١١٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٧٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٧٠ بتاريخ ٦ جمادى االآخر سنة ١٢٦١هـ.

(118) Teoman, Özgür, Kaymak, Muammer, Commercial Agriculture and Economic Change in the Ottoman Empire during the nineteenth Century: Acomparison of Raw Cotton

Production in Western Anatolia and Egypt, op.cit, p.325.

(١١٩) عبد الخالق، محمود إبراهيم، العصر الذهبى فى تاريخ حكم مصر–رأس الأسرة المالكة محمد على باشا الكبير، الجزء الأول، مصر: مطبعة الكمال الحديثة، بدون تاريخ، ص١٠.

(١٢٠) باسكال كوسته: مهندس ومعمارى فرنسى، أحضره محمد على باشا إلى مصر لتنفيذ مشروع حفر ترعة المحمودية، وذلك بعد فشل المهندس التركى الذى أسند إليه تنفيذ المشروع فى البداية وعزله لثبوت عدم كفاءته. (Sinoue, Gilbert, Kavalalı Mehmed Ali Paşa Son Firavun, a.g.e., s.210)

(١٢١) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٤١، ٤٢.

(١٢٢) جودت، أحمد، تاريخ جودت، جلد حادى عشر، در سعادت، مطبعه عثمانيه، ١٣٠١، ص٨٩.

(١٢٣) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠١–٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٣هـ.

(١٢٤) الأيوبى، الياس، مرجع سابق، ص٧٨.

(١٢٥) أبو الفضل، محمد عبد الفتاح، الصحوة المصرية فى عهد محمد على، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م، ص١١٢.

(١٢٦) صبحى، أحمس حسن، مرجع سابق، ص٢٢.

(١٢٧) أحمد، جمال فتحى عيد، منشآت النيل المائية بمصر فى عصر الأسرة العلوية ١٨٠٥–١٩٥٢م دراسة آثارية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآثار، قسم الآثار الإسلامية، ٢٠٠٩م، ص٤٥٩.

(١٢٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان خديوى تركى/ ★/ ك.أ ٠٠٠٩٠٥–٠٠٠٤/ مكاتبة بتاريخ ٦ محرم سنة ١٢٤٦هـ.

(١٢٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠٥٦–٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٦٣هـ.

(١٣٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠٣٣–٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١ بتاريخ ٤ شوال سنة ١٢٦٣هـ.

(١٣١) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢–٠٠٢٠، ص١٨.

(١٣٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨١٥–٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٦ رجب سنة ١٢٥٧هـ.

(١٣٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٢٦–٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٥ بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٢٥٨هـ.

(١٣٤) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢–٠٠٢٠، ص٥.

(١٣٥) الديهى، نشأت، مرجع سابق، ص١١٨.

(١٣٦) الأيوبى، الياس، مرجع سابق، ص٧٩.

(١٣٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠٢١–٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨ بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٢٦٣هـ.

(١٣٨) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٥٣١.

(١٣٩) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/☾/ ك.أ ٠٠٠٣٢٤–٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٦٢هـ.

(١٤٠) عباس، رءوف، مصر فى عهد محمد على إصلاح أم تحديث، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص٧٠٨.

(١٤١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٢١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٦٣هـ.

(١٤٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٢٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٦ بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٢٥٨هـ.

(١٤٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٢٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٨هـ.

(١٤٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٦٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٤ بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٦١هـ.

(١٤٥) الحته، أحمد أحمد، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ط٣، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م، ص٥٧.

(١٤٦) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص١٢، ١٤.

(١٤٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣١١٥-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٧٧ بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٢٦٤هـ.

(١٤٨) أحمد، جمال فتحى عيد، مرجع سابق، ص١٨٨.

(١٤٩) الأيوبى، الياس، مرجع سابق، ص٧٩.

(١٥٠) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/ك/ ك.أ ٠٠٠٣٢٠-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٦١هـ.

(١٥١) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/ك/ ك.أ ٠٠٠٣٢١-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٦٢هـ.

(١٥٢) لينان دى بلفون Linant: وهو لويس موريس أدولف مهندس فرنسى جغرافى ومستكشف وُلد فى لوريان، سافر إلى عدد من بلدان الشرق الأوسط، وعمل لفترة مصممًا، ودخل خدمة محمد على باشا وتدرج فى الإدارة المصرية، وقام بالإشراف على الكثير من مشروعات الرى فى مصر، وكان أول من قدَّم مشروع القناطر الخيرية. (خليل، وليد سالم محمد محمد، الوثائق والسجلات العربية لديوان القناطر الخيرية فى الفترة من (١٢٦٢-١٣٠٢هـ/ ١٨٤٥-١٨٨٤م) دراسة أرشيفية وثائقية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر فرع بنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الوثائق والمكتبات، ٢٠١٦م، ص٩)

(١٥٣) موجل Mougel: من المهندسين المعماريين الفرنسيين الذين قدموا إلى مصر، وكان له الفضل فى إحياء مشروع القناطر الخيرية سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م، حيث قدم إلى مصر بناءً على طلب من محمد على باشا إلى الحكومة الفرنسية بأن تُرسل له مهندسًا يقوم ببناء حوض لإصلاح السفن بالإسكندرية بدلاً من المهندس سريزى الذى غادر مصر. (نفس المرجع السابق، ص٢٩)

(١٥٤) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٤٤، ٤٥.

(١٥٥) عباس الأول: هو أكبر أفراد الأسرة العلوية سنًا وأحقهم بولاية الحكم بعد إبراهيم باشا، وهو ابن طوسون بن محمد على باشا، تقلد من المناصب الإدارية مدير الغربية ثم منصب الكتخدائية وتولى الحكم ١٢٦٤-١٢٧٠هـ/ ١٨٤٨-١٨٥٤م بعد وفاة إبراهيم باشا. (الرافعى، عبد الرحمن، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م، ص١٠).

(١٥٦) سعيد باشا: هو ابن محمد على باشا وُلد فى سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م، اختار له والده السلك البحرى فدربه على فنون البحرية، وبعد أن أتم دراسته فى الأسطول عُين قومندانًا لإحدى البوارج المصرية وكان معاونًا لمطوش بك ناظر البحرية، ووصل إلى منصب سرعسكر الدوننما أي القائد العام للأسطول فى أواخر عهد أبيه، وتولى حكم مصر بعد ذلك. (الرافعى، عبد الرحمن، عصر إسماعيل، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٣).

(١٥٧) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٤٦،٤٧.
(١٥٨) مصطفى، إبراهيم، فضل محمد على على مصر، القاهرة: مطبعة العلوم، ١٩٤٦م، ص٣٥.
(١٥٩) سامى سليمان محمد السهم، التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص١٥٤.
(١٦٠) على، صلاح أحمد هريدى، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص٩٨،٩٩.
(١٦١) المهدى، ناصر محمد عبد اللطيف، رؤى المفكرين العرب حول النهضة الحديثة دراسة تحليلية لنموذج محمد على باشا، مطبعة جامعة سوهاج، ٢٠٠٤م، ص٥،١٥.
(١٦٢) Dunne, J. Heyworth, Printing and Translations under Muhammad Ali of Egypt: The Foundation of Modern Arabic, Journal of Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, No.3, Jul.1940, p.348.
(١٦٣) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٨١.
(١٦٤) الديهى، نشأت، مرجع سابق، ص٩٨.
(١٦٥) عبد الكريم، أحمد عزت، تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨م، ص٣٤٥.
(١٦٦) على، صلاح أحمد هريدى، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص١٠٠.
(١٦٧) الديهى، نشأت، مرجع سابق، ص٩٨.
(١٦٨) السهم، سامى سليمان محمد، مرجع سابق، ص١٥٥.
(١٦٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨١٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٢ بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٥٧هـ.
(١٧٠) عبد الكريم، أحمد عزت، مرجع سابق، ص٣٤٤.
(١٧١) ا. ب. كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة وتحقيق محمد مسعود، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١م، ص٤٢٢.
(١٧٢) Silvera, Alain, The First Egyptian Student Mission to France under Muhammad Ali, Middle Eastern Studies, vol. 16, No.2, May 1980, p.1.
(١٧٣) الرافعى، عبد الرحمن عصر محمد على، مرجع سابق، ص٤٨٣.
(١٧٤) نفس المرجع السابق، ص٤١٠،٤١٢،٤١٥.
(١٧٥) الهراوى، عبد السميع سالم، لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، الكتاب الأول، القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٣م، ص١٣٨.
(١٧٦) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٢٠٧-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٤٨هـ.
(١٧٧) ج.م.ع/ د.و/ محافظ الأبحاث/ محفظة رقم ١١٩/ الوقائع المصرية/ عدد رقم ١٠ بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٤هـ.
(١٧٨) عبد الكريم، أحمد عزت، مرجع سابق، ص٣١،٣٢.
(١٧٩) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص٨٣.
(١٨٠) الحتة، أحمد أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى فى القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٣٨.
(١٨١) أبو السعود، منحة أهل العصر بمنتقى تاريخ لإحياء مصر بهمة المرحوم محمد على باشا الشهير، ط١، القاهرة: مطبعة وادى النيل المصرية، ١٢٩٣هـ، ص٤٩.

(١٨٢) أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص٣١.

(١٨٣) نشأت الديهى، مرجع سابق، ص١٢٢.

(١٨٤) عبد الله، أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٥٢،١٩٧.

(١٨٥) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٣٤٧،٤١٩.

(١٨٦) أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس، الحكم المصرى فى جزيرة طاشوز فى عهد محمد على باشا، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد السابع والأربعون، تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠١٠-٢٠١١م، ص٢٤٠.

(١٨٧) أحمد زكريا الشلق، وآخرون، محمد على وعصره، مرجع سابق، ص٧٥،٧٦.

(١٨٨) Altundağ, Şinasi, Kavalalı mehmet Ali Paşanın Suriyede Hakimiyeti Esnasında Tatbik Ettiği İdare Tarzı, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1944, s.237.

(١٨٩) ثابت، كريم، مرجع سابق، ص٧٨.

(١٩٠) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(١٩١) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١١٠-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٢هـ.

(١٩٢) محمود، عبد المنصف، مرجع سابق، ص١٧١.

(١٩٣) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص١٦٦.

(١٩٤) مرى، شارلس، صفحة من تاريخ محمد على مؤسس مصر الحديثة، تعريب سليم حسن وطه السباعى، مصر: مطبعة المعارف، ١٣٣٧هـ، ص٥٦.

(١٩٥) ثابت، كريم، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(١٩٦) جوميل: مهندس فرنسى وُلد فى ليون Lyon وعاش فى نيويورك، أحضره محمد على باشا إلى مصر لتطوير صناعة النسيج، وهو مكتشف القطن الشجرى طويل التيله الذى اقترح على الباشا نشر زراعته بالقطر المصرى. (Sinoue, Gilbert, Kavalalı Mehmed Ali Paşa Son Firavun, çeviren: Ali Cevdat Akkoyunlu, 1. Baskı, Doğan Kitapçılık AŞ, İstanbul, 1999, s.198)

(١٩٧) محمود، عبد المنصف، مرجع سابق، ص١٧٠.

(١٩٨) شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول، مرجع سابق، ص٣٨.

(١٩٩) زكى، إبراهيم، مرجع سابق، ص١٥٥.

(٢٠٠) ثابت، كريم، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٢٠١) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٣-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٥ رجب سنة ١٢٣٦هـ.

(٢٠٢) الحتة، أحمد أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى فى القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢٠٣) مصطفى، إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢٠٤) ثابت، كريم، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٢٠٥) الجميعى، عبد المنعم إبراهيم، عصر محمد على دراسة وثائقية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص١٧.

(٢٠٦) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٤٨٩،٥١٩.

(٢٠٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٣٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٦ بتاريخ غرة ربيع الأول سنة ١٢٥٩هـ.

(٢٠٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٥٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥١ بتاريخ ١٧محرم سنة ١٢٦١هـ.

(٢٠٩) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٥١٩.

(٢١٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠١١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥٠ بتاريخ ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٢هـ.

(٢١١) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/☾/ ك.أ ٠٠٠٣٢٦-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٣ جمادى الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٢١٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/☾/ ك.أ ٠٠٠٣٢٢-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٦٢هـ.

(٢١٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠١١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٦٢هـ.

(٢١٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠١٩-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨٩ بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٢٦٣هـ.

(٢١٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣١١٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٣ بتاريخ ١٣ جمادى الآخر سنة ١٢٦٤هـ.

(٢١٦) محمود، عبد المنصف، مرجع سابق، ص١٧٠.

(٢١٧) الحتة، أحمد أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى فى القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢١٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان خديوى تركى/ ★/ ك.أ ٠٠٠٧٦٩-٠٠٠٤/ مكاتبة بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦هـ.

(٢١٩) محمود، عبد المنصف، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢٢٠) الديهى، نشأت، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢٢١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠٤٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥٦ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٢٢) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص١٦٦.

(٢٢٣) ج.م.ع/ د.و/ محافظ الأبحاث/ محفظة رقم ٥١/ دفتر معية تركى وثيقة ١٨٢ بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٥٢هـ.

(٢٢٤) الديهى، نشأت، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢٢٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٧٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٤ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٦١هـ.

(٢٢٦) الحتة، أحمد أحمد، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى فى القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٣٨،٣٩.

(٢٢٧) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/☾/ ك.أ ٠٠٠٣٢١-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٢٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٥-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٨هـ.

(229) Sinoue, Gilbert, Kavalalı Mehmed Ali Paşa Son Firavun, a.g.e., s.200.

(٢٣٠) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص١٦٤.

(٢٣١) الديهى، نشأت، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٢٣٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٣٠٨-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٦ جمادى الآخر سنة ١٢٥١هـ.

(٢٣٣) زكى، إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢٣٤) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٣٨٢.

(٢٣٥) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص١٦٧.

(٢٣٦) زكى، إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٤.

(٢٣٧) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص١٦٧.

(٢٣٨) سامى، أمين، مرجع سابق، ص٣٣٤.

(٢٣٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٥٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٣ بتاريخ غرة محرم سنة ١٢٦١هـ.

(٢٤٠) أمين سامى، مرجع سابق، ص٣٥٨،٣٦٣.

(٢٤١) نفس المرجع السابق، ص٤٥٠.

(٢٤٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٠٩-٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٢هـ.

(٢٤٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٤١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨٥ بتاريخ ٩ شوال سنة ١٢٥٩هـ.

(٢٤٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٢٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٢ بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٤٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٥٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦٣ بتاريخ ١٥ صفر سنة ١٢٦١هـ.

(٢٤٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣١١٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦٨ بتاريخ غاية صفر سنة ١٢٦٤هـ.

(٢٤٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨ بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٤٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٤٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣١١٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٠ بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٦٤هـ.

(٢٥٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٧٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٩ بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٦١هـ.

(٢٥١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٨١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٨ بتاريخ ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٥٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٥١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٣ بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٢٦٠هـ.

(٢٥٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٢٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥٧ بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٥٤) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٢-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٣٠هـ.

(٢٥٥) ج.م.ع/ د.و/ ديوان خديوى تركى/ ★/ ك.أ ٠٠٠٧٨٢-٠٠٠٤/ مكاتبة بتاريخ ٤ جمادى الأول سنة ١٢٣٦هـ.

(٢٥٦) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٤-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٣٧هـ.

(٢٥٧) زكى، إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٢٥٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/☾/ ك.أ ٠٠٠٣٢٣-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٥٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٨١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٦ بتاريخ ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٦٠) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٦٦١-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢ رجب سنة ١٢٦٥هـ.

(٢٦١) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٧٠٩-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٦٥هـ.

(٢٦٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٣٥-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥٤ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٩هـ.

(٢٦٣) الحته، أحمد أحمد، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص٢١٦.

(٢٦٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣٠١٥-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٢ بتاريخ غرة ربيع الآخر سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٦٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣١٠٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٩ بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٦٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣١١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٣ بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٦٤هـ.

(٢٦٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٢١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٥٨هـ.

(٢٦٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٣١٠٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤ بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٦٩) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٩-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ غرة القعدة سنة ١٢٤١هـ.

(٢٧٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٠٦-٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ سلخ شوال سنة ١٢٥٢هـ.

(٢٧١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٤٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨ بتاريخ ١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٦٠هـ.

(٢٧٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٦١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٣ بتاريخ ١٣ جمادى الآخر سنة ١٢٦١هـ.

(٢٧٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٧٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٨ بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٦١هـ.

(٢٧٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨١٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦٧ بتاريخ ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٥٧هـ.

(٢٧٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٦٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٠٤ بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٦١هـ.

(٢٧٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☾/ ك.أ ٠٠٢٨٦٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٢ بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٦١هـ.

(٢٧٧) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/ك/ ك.أ ٠٠٠٣٢٥-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ٢٧ جمادى الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٧٨) ج.م.ع/ د.و/ محفظة الميهى/ قانون سياسة الفلاحة فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٤٥هـ.

(٢٧٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٢٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٢٥٨هـ.

(٢٨٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٨٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩ جمادى الأول سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٨١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٢٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الأول سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٨٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٨٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٣ بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٨٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠١٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٣ بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٨٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣١١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٢٦٤هـ.

(٢٨٥) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص٢١٦.

(٢٨٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠١٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨٣ بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٨٧) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص٢١٨.

(٢٨٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣١١١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٥٣ بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٦٤هـ.

(٢٨٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٣٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤١ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٥٨هـ.

(٢٩٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٥٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٩ بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٢٦١هـ.

(٢٩١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٠٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٢ بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٩٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان كتخدا تركى/ك/ ك.أ ٠٠٠٣٢٢-٠٠٠٥/ وثيقة بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٢٦٢هـ.

(٢٩٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٦٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤ بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٢٦١هـ.

(٢٩٤) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص٢٢٣.

(٢٩٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٢١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٩٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨١٠-٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٥٣هـ.

(٢٩٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٣٠٥٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٤١ بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٢٦٣هـ.

(٢٩٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨١٣-٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧هـ.

(٢٩٩) على، صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م، ص١٠٠.

(٣٠٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/ك/ ك.أ ٠٠٢٨٧٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٩ بتاريخ ٢ جمادى الآخر سنة ١٢٦١هـ.

(301) Cuno, Kenneth M., Reimer, Michael J., The Census Registers of nineteenth Century

Egypt: A new source for Social Historians, British Journal of Middle eastern Studies, vol.24, no.2, Nov.1997, p.197,198.

(٣٠٢) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨١٥-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٩ بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٢٥٧هـ.

(٣٠٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٨٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٨ بتاريخ ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٢هـ.

(٣٠٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٨٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨٧ بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٦٢هـ.

(٣٠٥) الشلق، أحمد زكريا، مرجع سابق، ص١٠٠.

(306) Altundağ, Şinasi, Kavalalı mehmet Ali Paşanın Suriyede Hakimiyeti Esnasında Tatbik Ettiği İdare Tarzı, a.g.e., s.240,241.

(٣٠٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٧٩-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦٠ بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٦١هـ.

(٣٠٨) دار الوثائق القومية، مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٣٢٢٢-٠٠٢٠، ص٥٢.

(٣٠٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٣١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٥٨هـ.

(310) Abir, M., Modernisation Reaction and Muhammad Ali's Empire, Middle Eastern Studies, vol. 13, No.3, oct. 1977, p.309.

(٣١١)الأيوبى، الياس، مرجع سابق، ص٧٥.

(٣١٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٧-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٣٩هـ.

(٣١٣) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٧-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩هـ.

(٣١٤) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠١-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٣٤هـ.

(٣١٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٧٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٩٣ بتاريخ ١٧ جمادى الأول سنة ١٢٦١هـ.

(٣١٦) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٠٧-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ١٤ جمادى الآخر سنة ١٢٤٠هـ.

(٣١٧) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٥١-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٤٠ بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٦٠هـ.

(٣١٨) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/☪/ ك.أ ٠٠٢٨٥٢-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٦٠هـ.

(٣١٩) الوكيل، حمدى، مرجع سابق، ص٣١٤.

(٣٢٠) مجلس الصحة: هو المجلس الذى أنشأه محمد على باشا فى الإسكندرية عام ١٢٤٧ه/١٨٣١م، وهو المشرف على أمور الصحة فى مصر، وكان الهدف منه هو إيجاد هيئة أجنبية موثوق بها لاتخاذ التدابير والاحتياطات لمنع دخول الأوبئة أسوة بالبلدان الأخرى. (عبد الهادى، عزة عبد الله، ديوان صحة المحروسة (١٢٦٦-١٢٩٧ه/١٨٥٠-١٨٧٩م) دراسة وثائقية أرشيفية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الوثائق والمكتبات، ٢٠٠٩م، ص٥٨،٦٠)

(٣٢١) جوان، أدوار، مصر فى القرن التاسع عشر سيرة جامعة لحوادث ساكن الجنان محمد على باشا وإبراهيم باشا والمغفور له سليمان باشا الفرنسي من النواحى الحربية والسياسية والقصصية، نقله إلى

العربية محمد مسعود، ط٢، القاهرة: ١٩٣١م، ص٧٨٥،٧٨٦.
(٣٢٢) كمال، أحمد محمد، مرجع سابق، ص٤.
(٣٢٣) نفس المرجع السابق، ص١٣،١٤.
(٣٢٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٢٨٣٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٨ بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٥٩هـ.
(٣٢٥) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٣٠٥٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١١ بتاريخ غرة ذي القعدة سنة ١٢٦٣هـ.
(٣٢٦) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٢٨٧٦-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢١ بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٦١هـ.
(٣٢٧) عبد الملك، حليم، مرجع سابق، ص٢٣.
(٣٢٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٢١٢-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٥٢هـ.
(٣٢٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٢٨٤٧-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٢ بتاريخ ٩ ربيع الآخر سنة ١٢٦٠هـ.
(٣٣٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٢٨٥٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم٢٣ بتاريخ ٨ رجب سنة ١٢٦٠هـ.
(٣٣١) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٢٨٥٨-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٥ بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦١هـ.
(٣٣٢) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١٢٧٣-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٥٢هـ.
(٣٣٣) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٣٠٢٣-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ١٦ بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٦٣هـ.
(٣٣٤) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٣٠٣٤-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٢٣ بتاريخ ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٦٣هـ.
(٣٣٥) عبد الله، أمين مصطفى عفيفى، مرجع سابق، ص٣٢٣،٣٢٤.
(٣٣٦) الجميعى، عبد المنعم إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٠.
(٣٣٧) مرى، شارلس، مرجع سابق، ص٥٤.
(٣٣٨) ج.م.ع/ د.و/ ديوان المعية السنية تركى/ ★/ ك.أ ٠٠١١٣٣-٠٠٠٣/ مكاتبة بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٤١هـ.
(٣٣٩) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٣١١٠-٣٠٠٦/ وثيقة رقم ٦٢ بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٦٤هـ.
(٣٤٠) ج.م.ع/ د.و/ ج.ع/٣/ ك.أ ٠٠٢٨١٣-٣٠٠٦/ وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٥٧هـ.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر: الوثائق بدار الوثائق القومية:

١. الوثائق التركية العثمانية بالوحدة الأرشيفية ديوان الجفالك والعهد.
٢. الوثائق التركية العثمانية بالوحدة الأرشيفية ديوان المعية السنية تركى.
٣. الوثائق التركية العثمانية بالوحدة الأرشيفية ديوان خديوى تركى.
٤. الوثائق التركية العثمانية بالوحدة الأرشيفية ديوان كتخدا تركى.
٥. مجلس الأحكام، سجل مجموع ترتيب وظائف، كود أرشيفى رقم ٠٠٠٢٠-٠٠٣٢٢٥.
٦. مجلس الأحكام، سجل مجموع نظام زراعة، كود أرشيفى رقم ٠٠٠٢٠-٠٠٣٢٢٢.
٧. محافظ الأبحاث/ محفظة رقم ١١٩،٥١، ١٤٤.
٨. محفظة الميهى.

ثانيًا: المراجع العربية:

١. أبو السعود، منحة أهل العصر بمنتقى تاريخ لإحياء مصر بهمة المرحوم محمد على باشا الشهير، ط١، القاهرة: مطبعة وادى النيل المصرية، ١٢٩٣هـ.
٢. أبو الفضل، محمد عبد الفتاح، الصحوة المصرية فى عهد محمد على، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م.
٣. ثابت، كريم، محمد على، ط٢، القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٤٣م.
٤. حنين، جرجس بك، الأطيان والضرائب في القطر المصرى، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م.
٥. زغلول، أحمد فتحى، المحاماة، مصر: مطبعة المعارف، ١٩٠٠م.
٦. زكى، إبراهيم، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على، المطبعة العصرية بمصر، بدون تاريخ.
٧. زكى، عبد الرحمن، محمد على وعصره، دار الكتاب العربى، القاهرة: مطبعة وادى النيل، ١٢٩٢ه.
٨. الأيوبى، إلياس، تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩، المجلد الأول، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣م.
٩. الحته، أحمد أحمد، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م.
١٠. ـــ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ط٣، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م.
١١. ـــــ، دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى فى القرن التاسع عشر، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٢م.
١٢. الوكيل، حمدى، ملكية الأراضى الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.
١٣. السهم، سامى سليمان محمد، التعليم والتغيير الاجتماعى فى مصر فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
١٤. البطريق، عبد الحميد، عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
١٥. الرافعى، عبد الرحمن، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج١، مصر: مطبعة النهضة، ١٩٢٩م.
١٦. ـــ، عصر إسماعيل، ج١، ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨م.
١٧. ـــ، عصر محمد على، ط ٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩م.
١٨. البيطار، عبد الرزاق، حلية البشر فى القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، الجزء الأول، ط٢، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣م.
١٩. الجميعى، عبد المنعم إبراهيم، عصر محمد على دراسة وثائقية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م.
٢٠. الحكيم، محمد درى، النخبة الدرية فى مآثر العائلة المحمدية العلوية، ط١، مصر: بولاق، المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٠٧هـ.
٢١. المهدى، ناصر محمد عبد اللطيف، رؤى المفكرين العرب حول النهضة الحديثة دراسة تحليلية لنموذج محمد على باشا، مطبعة جامعة سوهاج، ٢٠٠٤م.
٢٢. الديهى، نشأت، محمد على باشا بدايات قاسية ومجد عظيم، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، ٢٠٠٩م.
٢٣. سامى، أمين، تقويم النيل وعصر محمد على باشا، مجلد٢، ج٢، ط١، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨م.

٢٤. شكرى، محمد فؤاد، العنانى، عبد المقصود، خليل، سيد محمد، بناء دولة مصر محمد على، القسم الأول والثانى، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩م.
٢٥. شلبى، على، الريف المصرى في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧-١٨٩١، ط١، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م.
٢٦. صبحى، أحمس حسن، محمد على باشا على عرش مصر، ط١، القاهرة: دار الكتب العلمية للتوزيع والنشر، ٢٠١٠م.
٢٧. طوسون، عمر، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٠م.
٢٨. عباس، رءوف، مصر فى عهد محمد على إصلاح أم تحديث، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.
٢٩. عبد الخالق، محمود إبراهيم، العصر الذهبى فى تاريخ حكم مصر-رأس الأسرة المالكة محمد على باشا الكبير، الجزء الأول، مصر: مطبعة الكمال الحديثة، بدون تاريخ.
٣٠. عبد الكريم، أحمد عزت، تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨م.
٣١. عبد الله، أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤م.
٣٢. عبد الملك، حليم، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٤٩م.
٣٣. على، صلاح أحمد هريدى، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٩م.
٣٤. ــ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥م.
٣٥. عمر، يحيى عبد العزيز، تطور التشريع المصرى في مجال الأرشيف (١٨٠٥-١٩٩٨)، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
٣٦. غربال، محمد شفيق، محمد على الكبير، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م.
٣٧. غيور، منير، عثمان، أحمد، محمد على باشا عودة الذاكرة المصرية، القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠١١م.
٣٨. كمال، أحمد محمد، تاريخ الإدارة الصحية فى مصر من عهد افندينا محمد على باشا للآن، القاهرة: مطبعة الرغائب، بدون تاريخ.
٣٩. محمود، عبد المنصف، محمد على الكبير، ط١، القاهرة: ١٩٤٩م.
٤٠. مخلوف، ماجدة، تقرير عثمانى عن حالة مصر الاقتصادية والعسكرية فى عهد محمد على باشا، بحث منشور بحولية الروزنامة المصرية للوثائق، دورية سنوية محكمة، إصدار دار الوثائق القومية، العدد الثالث ٢٠٠٥، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م.
٤١. مصطفى، إبراهيم، فضل محمد على على مصر، القاهرة: مطبعة العلوم، ١٩٤٦م.
٤٢. مؤنس، أشرف محمد عبد الرحمن، الحكم المصرى فى جزيرة طاشوز فى عهد محمد على باشا، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد السابع والأربعون، تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠١٠-٢٠١١م.
٤٣. نجم، زين العابدين، شمس الدين ، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م، ط١، القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٨م.

ثالثًا: المراجع المترجمة إلى العربية

١. جوان، أدوار، مصر فى القرن التاسع عشر سيرة جامعة لحوادث ساكن الجنان محمد على باشا وإبراهيم باشا والمغفور له سليمان باشا الفرنسي من النواحى الحربية والسياسية والقصصية، نقله إلى العربية محمد مسعود، ط٢، القاهرة، ١٩٣١م.
٢. فارجيت، جى، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المشروع القومى للترجمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣م.

٣. قطاوى، رينيه، قطاوى، جورج، محمد على وأوروبا، ترجمة الفريد يلوز، ط٢، القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م.
٤. لاين، ادوارد وليم، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر ما بين ١٨٣٣-١٨٣٥)، ترجمة سهير دسوم، ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٩م.
٥. مرى، شارلس، صفحة من تاريخ محمد على مؤسس مصر الحديثة، تعريب سليم حسن وطه السباعى، مصر: مطبعة المعارف، ١٣٣٧هـ.

رابعًا: الرسائل العلمية

١. أحمد، جمال فتحى عيد، منشآت النيل المائية بمصر فى عصر الأسرة العلوية ١٨٠٥-١٩٥٢م دراسة آثارية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآثار، قسم الآثار الإسلامية، ٢٠٠٩م.
٢. حسن، عزة محمود على، الشركة العزيزية المصرية للملاحة البخارية دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ٢٠٠٣م.
٣. خليل، وليد سالم محمد محمد، الوثائق والسجلات العربية لديوان القناطر الخيرية فى الفترة من (١٢٦٢-١٣٠٢هـ/ ١٨٤٥-١٨٨٤م) دراسة أرشيفية وثائقية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الوثائق والمكتبات، ٢٠١٦م.
٤. عبد الهادى، عزة عبد الله، ديوان صحة المحروسة (١٢٦٦-١٢٩٧هـ/١٨٥٠-١٨٧٩م) دراسة وثائقية أرشيفية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بنات، كلية الدراسات الإنسانية، قسم الوثائق والمكتبات، ٢٠٠٩م.

سادسًا: المراجع العثمانية

١. جودت، احمد، تاريخ جودت، جلد حادى عشر، در سعادت: مطبعه عثمانيه، ١٣٠١.
٢. شرف، عبد الرحمن، تاريخ دولت عثمانية، جلد١، طبع ثانى، استانبول، ١٣١٥هـ.

سابعًا: المراجع التركية:

1. Aksun, Ziya Nur, Osmanlı Tarihi, 3.cilt, Ötüken Neşriyat A.Ş., İstanbul, 1994.
2. Altundağ, Şinasi, Kavalalı mehmet Ali Paşa İsyanı ve Mısır Meselesi (1831-1841), 1. Kısım, 2. Baskı, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1988.
3. ——, Kavalalı mehmet Ali Paşa İsyanı Esnasında Namık Paşanın Yardım Talep Etmek Üzere 1832 Senesinde Memuriyet-i Mahsusa ile Londraya Gönderilmesi, Belleten, Cilt:VI, Türk Tarih Kurumu, Sayı:23-24, Temmuz 1942.
4. ——, Kavalalı mehmet Ali Paşanın Suriyede Hakimiyeti Esnasında Tatbik Ettiği İdare Tarzı, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 1944.
5. Çetin, Atillâ, Kavalalı mehmet Ali Paşa'nın Mısır Valiliği Osmanlı Belgelerine Göre, Fatih Ofest, İstanbul, 1998.
6. Fadlurresûl, Muhammed, Tercüme A. Faruk Meyan, Tashîh'ül Mesail Vesikalarla Vehhabiliğin İç Yüzü, Berekat Yayınevi, İstanbul,1976.
7. Sarıcaoğlu, Mehmet Esat, Malî Tarih Açısından Osmanlı Devletinde Merkez Taşra İlişkileri (II. Mahmut Döneminde Edirne Örneği), T.C. Kültür Bakanlığı, Ankara, 2001.
8. Sinoue, Gilbert, Kavalalı Mehmed Ali Paşa Son Firavun, çeviren: Ali Cevdat Akkoyunlu, 1. Baskı, Doğan Kitapçılık AŞ, İstanbul, 1999.
9. Şeker, Fatih M., Osmanlılar ve Vehhâbîlik Hüseyin Kazım Kadri'nin Vehhâbîlik Risâlesi, 1.baskı, Dergâh Yayınları, İstanbul, 2007.
10. Yılmaz, Ömer Faruk, Belgelerle Osmanlı Tarihi, Cilt 3., 1. Baskı, Osmanlı Yayınevi, İstanbul, 1999.

ثامنًا: المراجع الإنجليزية:

1. Cuno, Kenneth M., Reimer, Michael J., The Census Registers of nineteenth Century Egypt: A new source for Social Historians, British Journal of Middle eastern Studies, vol.24, no.2, Nov.1997.
2. Dunne, J. Heyworth, Printing and Translations under Muhammad Ali of Egypt: The Foundation of Modern Arabic, Journal of Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, No.3, Jul.1940.
3. Hoskins, Halford L., Some Recent Works on Mohamed Ali and Modern Egypt, the Journal of Modern History, vol.4, no.1, The University of Chicago Press, Mar. 1932.
4. Kenny, Lorne M., Ali Mubarak: nineteenth Century Egyptian Educator and Administrator, Middle East Journal, vol. 21, No.1, (Winter 1967).
5. M. Abir, Modernisation Reaction and Muhammad Ali's Empire, Middle Eastern Studies, vol. 13, No.3, oct. 1977.
6. Mikhail, Alan, Nature and Empire in Ottoman Egypt: an environmental history, Cambridge University Press, First Published, 2011.
7. Smith, J.V.C., A pilgrimage to Egypt, Boston Gould and Lincolin, Washington, 1852.
8. Teoman, Özgür, Kaymak, Muammer, Commercial Agriculture and Economic Change in the Ottoman Empire during the nineteenth Century: Acomparison of Raw Cotton Production in Western Anatolia and Egypt, the Journal of Peasant Studies, vol.35, no.2,April 2008.
9. Weigall, E. P. Brome, A history of Events in Egypt from 1798-1914,William Blackwood and sons, Edinburgh and London, 1915.

تاسعًا: المراجع الفرنسية:

1. Batou, Jean, L'Egypte de Muhammad Ali Pouvoir Politique et developpement economique, annales. Histoire, Sciences Sociales, 46e Annee, No. 2 (Mar.-Apr., 1991).
2. Mengin, M. Felix, Histoire de L'Egypte Sous Le Gouvernement de Mohammed Ali, Tome Premier, Paris, 1823.
3. Hamont, P.N., L'Egypte Sous Mehemet Ali, Tome Premier, Paris, 1843.